2006
BU
جامعة الباحة
Al-Baha University

عـــدد خـــــاص

ردمك (النشر الإلكتروني): 7472–1658

يناير – مارس 2024

مجلة جامعة الباحة

للعلوم الإنسانية

دورية – علمية – محكمة

SSRN SCRIBD Academia.edu Google Scholar

مجلة علمية تصدر عن جامعة الباحة

Email: buj@bu.edu.sa

https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

2006
BU
جامعة الباحة
Al-Baha University

عدد خاص

مجلة جامعة الباحة

للعلوم الإنسانية

دورية - علمية - محكمة

مجلة علمية تصدر عن جامعة الباحة

Email: buj@bu.edu.sa https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

مجلة جامعة الباحة
للعلوم الإنسانية

ردمك (النشر الإلكتروني): 7472-1658 | المجلد العاشر | العدد: عدد خاص | يناير – مارس 2024

المحتويات

التعريف بالمجلة .....

هيئة التحرير لمجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية .....

المحتويات .....

البحث	الباحث	الصفحات
واقع ممارسة مديرات المدارس بمنطقة نجران لأبعاد القيادة التحويلية وعلاقتها بهندسة العوامل البشرية العاطفية للمعلمات من وجهة نظر المعلمات والمديرات	نهى عثمان محمد أرباب	30 – 1
الخُروج عن القِياس بَين الاستِحسان ومُراعاةِ الذّوقِ اللغويّ	حنين بنت عبد الله محمد الشنقيطي	60 – 31
المَأثورُ مِنْ كِتابِ (التَّعاقُبِ في العَرَبِيَّةِ) لابنِ جِنِّي ت (392هـ) جمعًا ودِراسة	نواف بن أحمد بن عثمان حكمي	105 –61
تيسير الدرس النحوي ونقده عند محمود الطناحي	عبيد بن أحمد بن عبيد المالكي	135 – 106
الخطاب الدَّعوي في مكافحة الإرهاب الإلكتروني: وثيقة مكَّة المكرَّمة نموذجًا	نورة بنت محمد أحمد الجوير	173–136
شروط إجارة الأعيان وتطبيقها على عقود الإجارة الإلكترونية إجارة الفنادق أنموذجًا	طلال عايد سالم الجهني	217–174
استراتيجية مقترحة لتفعيل إسهام المدرسة الثانوية في التنشئة السياسية لطلابها بالمملكة العربية السعودية	نورة بنت ناصر العويّد	266–218
حكم شراء الضمان الإضافي على السلع في الفقه الإسلامي	جمال توفيق عبد المقصود رضوان	302–267
الأحكام الفقهية لحمّالات الأطفال في النسك	عادل بن سعد الحارثي	334–303
البراق دراسة عقدية في ضوء نصوص الكتاب والسنة	شرف الدين حامد البدوي محمد	370–335
المسائل العقدية في حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الاستفتاح: (وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين ...)	غويد بن شباب بن صالح الغامدي	405–371
حكم التأمين على هروب عامل الخدمة المنزلية: دراسة فقهية	حياة بنت عبد الله المطلق	437–406
أحكام توثيق التصرفات في نظام الأحوال الشخصية مقارناً بالفقه الإسلامي	صالح علي سعدي آل مناع الشمراني	482–438
جهود أرامكو السعودية في تعزيز اللغة والهوية العربية: دراسة وصفية	وداد بنت صالح القرعاوي	534–483
التحقيق في مشكلة التكافؤ في عملية الترجمة: جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية، دراسة حالة في العقيق (انجليزي)	مجدي الطيب البشير محمد	552–535

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الباحة
وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي
مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية
تصدر عن جامعة الباحة
مجلة دورية ـــ علمية ـــ محكمة

الرؤيـــة: أن تكون مجلة علمية تتميز بنشر البحوث العلمية التي تخدم أهداف التنمية الشاملة بالمملكة العربية السعودية، وخدمة البحث العلمي الأصيل وطنياً وعالمياً، وتسهم في تنمية القدرات البحثية لأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم داخل الجامعة وخارجها.

الرسالة: تفعيل دور الجامعة في الارتقاء بمستوى الأداء البحثي لمنسوبيها بما يخدم أهداف الجامعة ويحقق أهداف التنمية المرجوة ويزيد من التفاعل البناء مع مؤسسات المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي.

رئيس هيئة التحرير:

أ. د. سعيد بن أحمد عيدان الزهراني

نائب رئيس هيئة التحرير:

أ. د. محمد بن حسن زاهر الشهري

مدير التحرير:

د. يحيى بن صالح حسن دحامي

أعضاء هيئة التحرير:

أ. د. فهد بن محمد الحارثي
أستاذ (عضو هيئة تحرير)

د. احمد بن محمد الفقيه
أستاذ مشارك (عضو هيئة التحرير)

د. عبد الله بن زاهر الثقفي
أستاذ مشارك (عضو هيئة التحرير)

ردمك النشر الإلكتروني: 7472ـــ 1658

ص ب: 1988
هاتف: 00966 7274111/ 00966 17 7250341 :17
تحويلة: 1314
البريد الإلكتروني: buj@bu.edu.sa
الموقع: https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

عنوان البحث

الخُروج عن القِياس بَين الاستِحسان ومُراعاةِ الذّوقِ اللغويّ

د. حنين بنت عبد الله محمد الشنقيطي

أستاذ مساعد بقسم اللغة والنحو والصرف في كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى

hashangity@uqu.edu.sa

Received: 30/9/2023 **Accepted: 9/3/2024** **Published: Special Issue**

الملخص:

يسعى هذا البحثُ إلى الوقوفِ على حقيقة الاستحسانِ ومراعاة الذّوق العربيّ، وأثرهما في توجيه ما خالف القياس من ألفاظِ اللغةِ، وما في ذلك من اعتِبارٍ لمنطق اللّغة ونظامِها الخاص الذي يراعيه المتكلّمون بها ويرتبط بعقولهم، ويتمثّل في واقعها المستعمل، ولمعالجة ذلك انتظم البحث في مقدمة ومبحثين، تناولتُ في الأول منهما مفهوم القياس اللغويّ، وعلاقته بكلّ من القياس النّحويّ والصرفي، ثم علاقته بالاستحسان، وبالذّوق اللغويّ، وتناولت في المبحث الثّاني من مسوّغات الخروج عن القياس ماله ارتباط باعتِبار مراعاة ذوق اللغة، واستحسان المتكلّم الفصيح بها، مثل: طلب الخفّة، ومراعاة التناسب اللفظي، وكثرة الاستعمال، ومراعاة ذوق الشاعر في إطار ما يسمّى: الضرورة الشعرية، وانتهى البحث إلى نتائج منها: أنّ مراعاة استحسان العربي، والذّوق اللغوي له كانت حاضرة في أذهان اللغويين ومَرعِيّةً فيما يستنبطونه من أحكام وقواعد، فلم يحاولوا تأويلها أو تصويبها وإرجاعها إلى القاعدة، وإنّما أحاطوها بسياج يحفظها كما سُمعت، وفي الوقت ذاته لم يجيزوا القياس عليها، حتى يحفظوا للقاعدة مكانتها واطّرادها.

الكلمات المفتاحية: الاستحسان– الذوق– الخروج– القياس– الضرورة الشعرية

Title of paper

Deviating from the Norm between Approval and Consideration for Linguistic Taste

Dr. Haneen Abdullah Mohammed Al-Shanqiti

Assistant Professor, Department of Language, Grammar, and Morphology,
College of Arabic Language - Umm Al-Qura University.
hashangity@uqu.edu.sa

Abstract:

This research seeks to understand the truth of approval and consideration for Arabic taste and their impact on directing what contradicts the linguistic norms. This includes considerations for the logic of the language and its unique system, which is observed by its speakers and linked to their minds, represented in its practical usage. The study is divided into two parts. In the first, I discuss the concept of linguistic measurement, its relationship with both grammatical and morphological measurements, then its relationship with approval, and with linguistic taste. In the second part, I discuss the reasons for deviating from the norm that are related to considering the taste of the language and approval of the fluent speaker, such as: requesting lightness, considering verbal proportionality, frequent use, and considering the poet's taste within what is called: poetic necessity. The research concluded that the consideration for Arabic approval and linguistic taste was present in the minds of linguists and considered in their derived rules and principles. They did not try to interpret or correct it and return it to the rule, but rather surrounded it with a fence that preserves it as it was heard, and at the same time they did not allow measurement on it, in order to preserve the rule's place and consistency.

Keywords: Approval - Taste - Deviation - Measurement - Poetic Necessity

المقدمة

إنّ سلامة اللفظ مبنًى ومعنًى من مخالفة القياس هي غاية المتكلّم الذي ينشد الفصاحة، ومن خالف ذلك القياس عن خطأ، أو رغبةً في الخروج عن المألوف فقد تسبّب في أن ينحطّ كلامه عن تلك الرّتبة، وأن يصبح هدفًا لنقد أهل العلم باللسان، إلا أنّ اللغة حفظَت كثيرًا من الألفاظ والتراكيب الجارية على ألسنة الفصحاء والمخالفة للمطّرد من أنماط اللغة التي ضبط اللّغويون معايِيرها وأقيِستها، وقد وقف كثير منهم من هذا المخالِف وقفةَ تأمّل تحاول الكشف عن الأسباب الّتي لأجلها خالفَ القياس، مع صحّته وسريانه على الألسِنة، فهو ليس لغةً ضعيفةً، أو متروكةً، أو مرذولةً، ممّا قدح في الذّهن السؤال التالي: لماذا يعمدُ مستعملُ اللغةِ إلى الخروج عن المطّرد المقِيس في الألفاظ والتّراكيب إلى غيره؟ وما موقف علماء اللغة من ذلك الخروج؟ وهل يمكن إرجاع مخالفة مستعمل اللغة للقياس إلى مرجع يمكن أن ينتظم إليه ما سوّغ به اللّغويون ذلك الخروج؟

وللإجابة عن أسئلة الدّراسة، افترضتُ أنّ كثيرًا من مسوّغات الخروج عن القياس تعود في المقام الأول إلى تحكّم الذّوق اللّغوي في استعمال اللغة، وإلى تأثر ذلك الاستعمال بما يستحسنه المتكلّم الفصيح من ألفاظٍ وتراكيبَ وإن كانت مخالفةً للمطرّد المقيس.

ولأجل اختبار ذلك؛ جاءت هذه الدّراسة في مبحثين، وقفتُ في الأوّل منهما على مفهوم القياس اللّغوي، وعلاقته بالأقيسة الصّرفية والنّحوية، ثم علاقته بالاستحسان، وبالذّوق اللّغويّ لمستعملي اللغة، وما يُقصد بهما من جهة كونهما مرجعين لمسوّغات الخروج عن القياس؛ تلبية لحاجة المتكلّم إلى الاتّساع والتصرّف في الكلام، ووقفتُ في المبحث الثاني على المسوّغات التي رأيتُ أنّها ترجع إلى أصول النّظام اللغويّ للعربية، وترتبط بمراعاة الذّوق اللغوي للمتكلّمين، وبما يستحسنه العربيّ الفصيح، وهي: طلب الخفّة، وكثرة الاستعمال، ومراعاة ذوق الشّاعر، وإرادة التّناسب اللفظيّ، واقتصرتُ في المعالجة والتمثيل على ألفاظ اللغة، وبعض العبارات المتداولة على ألسنة الجماعة اللغويّة، مراعية اتّجاه الدراسة اللغويّ، واتّبعت المنهج الوصفيّ لاختبار فرضيّة البحث، والوصول إلى النّتائج.

وقد سُبِقتُ بعدد من الدّراسات الّتي تناولت موضوع الخروج عن القياس، منها: بحث بعنوان: الخروج عن القياس في بعض التّراكيب اللّغوية في القرآن الكريم، للباحثين: باسم يونس البديرات، وحسين محمد البطاينة، وهو بحث منشور في مجلة مجمع القاسمي للغة العربية، ع8، 2014م، ص1-36، وقد هدفتْ دراستهما إلى كشف حقيقة بعض التراكيب اللّغوية في القرآن الكريم التي تبدو مخالفة للمقِيس من كلام العرب في خروجها عن قواعد الإعراب، أو قواعد المطابقة، أو في التعبير بصيغة فِعل بدلًا من أخرى... وخلصت الدّراسة إلى أنّ الحكم على تلك

التراكيب بالخروج عن القياس إنّما مرجعه إلى اعتماد النحويين على الشّعر في التّقعيد أكثر من اعتمادِهم على القرآن الكريم نفسِه، وأنّ تلك التراكيب من صلب الاستعمال اللغوي عند العرب، وليست خارجةً عنه.

ومنها دراسة: المسوّغات النّحوية بين القاعدة والاستعمال، لنواف مسلم عودة الهوانية، وهي رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الأردن، 2010م، تناولت المسوّغات النحويّة بين القاعدة والاستعمال التداوليّ لما لها من أهمية في تشكيل القاعدة النحوية، وتكوّنت من أربعة فصول، تناول الفصل الأول منها مفهوم المسوّغ النّحوي ونشأته وإشكالياته مع القاعدة، والمنطلقات المعرفية له، وتناول الفصل الثاني أثر المسوّغات النّحوية في تشكيل قواعد النحو العربيّ، ثم دراسة وسائل المسوّغات النّحوية بين الاستعمال والمنطق في الفصل الثالث، ثمّ مظاهر المسوّغات في النحو العربيّ، كالحذف والتقدير والحمل على الجوار، ونحو ذلك في الفصل الرابع، وخُتمت الدراسة بأهم النتائج، ومنها: أنّ المسوّغات النّحوية شكّلت جزءًا لا يتجزّأ من النّحو الوظيفيّ الّذي عُني بجميع الاستعمالات، ولم يسمح باستبعاد أيّ استعمال طالما نطقت به العرب.

ومنها: أثر الذّوقيّة في النّظر النّحويّ، لعبير عيسى خلف، وهو بحث منشور في مجلة الجامعة العراقيّة، مج2، ع52، عالجت فيه الباحثة قضيّة الذوق، فوقفت على حقيقة المصطلح، وعلاقته بالأحكام النّحوية، وكيف تعامل مع القاعدة، وجاء في مبحثين، عرَضَت في الأول منهما إلى ماهيّة الحكم النّحويّ، وأنواعه، وعلاقاته، ودَرَسَت في المبحث الثّاني حقيقة الذّوقيّة في التّفكير النّحويّ العربيّ، فعرّفته بوصفه عملًا نحويًا تحكّم في قبول النّحويّين للحكم النّحويّ من عدمه، أو في ترجيحهم حكمًا على آخر، وجعلهم له مرجعًا لتعليل القاعدة، وللتمييز بين ما يحسن وما يقبح من التراكيب.

وهناك دراسات أخرى وقفتُ عليها، يجمعها أنّها تناولت المسوّغات بوصفها من عمل النّحويّ الذي يعلّل للقاعدة، ويصف ظواهر اللغة المطّردة، أو يعلّل لما خرج عنهما من تراكيب وإعراب، أمّا هذه الدّراسة فأرجو لها أن تتميّز عن غيرها بالوقوف على المسوّغات التي ترجع إلى مستعمِل اللّغة، والتي يمكن أن نلمس أثرها في واقعها المستعمل، وما يجري على ألسنة المتكلّمين بها.

المبحث الأول: بين القياس، والاستحسان، ومراعاة الذوق اللغوي:

مفهوم القياس، وما خالفه:

القياس مصطلح يتردّد في كلّ فرع من فروع الدراسات اللّغوية، وتتعدّد مفاهيمه، فقيل في تعريفه: «قانونٌ مستنبطٌ من تتبّع لغةِ العرب، أعني مفرداتِ ألفاظهم الموضوعة وما في حكمِها، كقولنا: كلّ واو متحرّك ما قبلها تقلب ألفًا، ويسمّى قياسًا صرفيًّا... ولا يخفى أنّه من قبيل الاستقراء؛ فعلى هذا القانونُ المستنبطُ من تراكيبِ العرب إعرابًا وبناءً يسمّى قياسًا نحويًّا، وربّما يسمّى ذلك قياسًا لغويًّا أيضًا...»[1] ويفهم من هذا أنّ القياس هو الحُكم الذي استنبطه أهل العلم باللّغةِ من كلامِ أهلها، وممّا جرى على ألسنتِهم في النّظائر والأشباه، ومن الظواهر المطّردة الّتي تَتَابع عليها كلامُهم في الألفاظ والتّراكيب، بالاستقراء النّاقص؛ لأنّهم قصَروا المادّة اللّغوية المدروسة على نصوصِ ومسموعاتِ فئة من العرب الّذين احتجّوا بكلامهم، فمنه القياس الصّرفي المتعلّق بقوانين المفردات، والقياس النّحوي المتعلّق بقوانين التركيب، وقد يسمّى كلاهما قياسًا لُغويًّا، إلا إنّ الأخير ذو مفهوم أعمّ؛ حيث يشمل المطّرد المتّفق مع القواعد الصرفيّة والنّحوية، ويشمل أيضًا ما خَرج عن ذلك، وقد قيل في تعريفه: «القياس اللّغويّ هو ما ثبتَ من الواضع، لا ما جعله الصرفيّون قاعدة، فأَبَى يَأبَى مخالفٌ للقياس الصّرفي موافق للقياس اللّغوي...»[2] ويفهم من هذا أنّ القياس النّحوي أو الصرفيّ يتمثّلان في القاعدة التي وضعها علماء اللّغة، وجعلوها حكَمًا على صحّة الكلام، أمّا القياس اللغويّ فراجعٌ إلى مستعملِ اللّغة، لا إلى مستنبِط قواعدها فقط، فيدخل فيه كلّ ما نطق به العربيّ الذي يوثق بعربيّته، أو (الواضع)، وكان كامنًا في مَلَكته وسليقته اللغويّة، وهذا لا يقف عند حدود القاعدة، بل يتجاوزها إلى أنماطٍ من الألفاظِ والتراكيب جرت على ألسنة الفصحاء، وخالفت أقيِسة الصّرفيين، والنّحويين، ولأنّ تلك القواعد والمقاييس أُستنبِطت –كما هو معلوم– من مستوًى لغويٍّ معين، لم يكن مستغربًا أن يظهر ما يخالفها من الاستعمالات الشّائعة على ألسنة الفصحاء، التي سمّاها اللغويّون بالشاذّ، وحكموا عليه بقولهم: يُحفظ ولا يُقاس عليه، وقد عبّر سيبويه عن حكم التّعامل مع هذا المسموع، فقال: «فإنّما تُجريها كما أجرتِ العربُ، وتضعُها في المواضع الّتي وُضِعن فيها، ولا تُدخِلَنَّ فيها ما لم يُدخِلوا من الحروف»[3] فهذه الألفاظ تُستعمل كما استعملتها العرب، ولا يقاس عليها غيرها، وتعدّ على شذوذها عن القاعدة من المقبول عند مستعملي اللغة، وعند علمائها، فالشاذّ على نوعين: «شاذّ مقبول، وشاذّ مردود؛ أمّا الشّاذ المقبول؛ فهو الّذي يجيء على خلاف القياس، ويُقبل عندَ الفصحاء والبلغاء، وأمّا الشّاذ المردود؛ فهو الّذي يجيءُ على خلاف القياس، ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء؛ والفرق بين الشّاذ، والنّادر، والضّعيف، هو: أن الشّاذ يكون في كَلام العرب كثيرًا لكنْ بخلافِ القياس، والنّادر هو

الذي يكون وجوده قليلًا لكنْ يكون عَلى القياس، والضّعيف هو الذي لم يصل حُكمه إلى الثّبوت»[4] فمرجعُ قبول الشّاذ من الكلام هو جريانُه واستعمالُه على ألسنة الفصحاء «فمَدار الفصاحةِ في الكلمة على كَثْرَة استعمالِ العربِ لها»[5] وتدخل أمثلة هذا النوع من ألفاظِ اللّغة ضمن ما عبّر عنه ابن السرّاج بقوله: «واعلم: أنّه ربّما شذّ الشيءُ عن بابه، فينبغي أن تعلمَ: أنّ القياس إذا اطّرد في جميعِ الباب لم يُعنَ بالحرفِ الّذي يشذّ منه فلا يطّردُ في نظائِره ... فمتى وجدتَ حرفًا مخالفًا لا شكّ في خلافه لهذه الأصول فاعلم: أنّه شاذّ، فإنْ كان سُمِع ممن تُرضى عَربيّته فلا بدّ من أن يكونَ قد حَاول به مذهبًا، ونحا نحوًا من الوجوه، أو استَهواه أمر غلطِه»[6] فهو في هذا النصّ يعبّر عن موقف علماء اللّغة مما سُمِع مخالفًا لأقيستهم المطّردةِ في نظائره، حيث قبلوه ولم يردّوه؛ لأنّه موافق للقياس اللّغوي الّذي حاول مستعمل اللغة مجاراته، فلم يتمكّن من ذلك، أو لم يصب في استعماله، وانظر إلى قوله: حاول به مذهبًا، ونحا نحوًا من الوجوه؛ كيف جعل لمستعمل اللّغةِ الحقَّ في أن يتصرّف في وجوه اللّفظ ما دامَ في إطار الفصاحة، وأمكن ردّه إلى مسوّغ يبرّر ذلكَ الاستعمال؛ ومن قَبله سيبويه الذي عبّر عن ذلك في مواضع متفرّقة في الكتاب، من نحو قوله: «ومن كلامهم أن يُشبِّهوا الشَّيءَ بالشَّيء، وإن لم يكن مثلَه في جميع الأشياء»[7]، فالشّذوذ إذن حكمٌ يصدره عالم اللغة في حقّ اللّفظ المخالفِ للقواعد، محذّرًا من القياس عليه، أو جعله دليلًا يسوّغ الخروج عن الأقيسة الصّرفية أو النّحوية المطّردة في الكلام، والّتي هي الأصل في التّعبير والتّواصل، لكنّه في الوقت نفسه مقبولٌ من حيث الاستعمال، لذلك نجده يضع له المسوّغات التي تبرّر خروجه عن المطّرد، وتميّزه عن غيره من ألفاظ اللّغة الشاذّة المردودة، ولا يخرجه عن دائرة الفصاحة مادام قد جَرى على لسان من يوثق بعربيّتهم؛ وهو بهذا الاعتبار جارٍ على القياس اللغويّ، أي ما يقرّه مستعملُ اللغةِ نفسُه، فهو ليس محكومًا بقاعدةٍ يلتزم بها، بل محكومٌ بظروف الكلام ومواقِفه المتغيّرة، وبحاجاته إلى البيان والتّعبير عن المعاني المتجدّدة، واللغة بكلّ ما فيها من إمكانات وطاقات تعبيريّة هي أداتُه للوصول إلى غايته، وتلبيةِ حاجاته، بعيدًا عمّا يقرّه علماءُ اللغة من قواعد وقوانين قد تكون مقيّدةً لذلك التعبير.

وأخلصُ ممّا سبق إلى أنّ القياسَ اللّغوي نوعان: نوع يمثّل القاعدة التي استنبطها علماء اللغة من المطّرد من كلام العرب، وهو القياس النّحويّ، والقياس الصرفيّ، ونوع يمثّل ما خرجَ عنها ممّا جرَى على ألسنِة الفصحاء من مستعملي اللغة.

بين القياس والاستحسان:

الخروج عن القياس الذي وضعه علماء اللغة لا يعني الفوضى اللغوية، فالمتكلّم حتّى في خروجه عن القواعد المقرّرة يظلّ محكومًا بسليقته اللغوية، والعرف اللغويّ السّائد، وتكون فصاحته معيارًا يعطيه حقّ التصرّف والاتّساع،

يقول ابن جنّي: «إنّ الأعرابيّ إذا قويت فصاحته وسَمَت طبيعتُه تصرَّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به»[8]، ومن ناحية أخرى، نجدُ أنّ علماء اللّغة بحثوا عن تلك الأسباب الخفيّة التي تقف وراء خروجه عن المطّرد المقِيس؛ كما ظهر في نصّ ابن السّراج السّابق، ولنا أن نقف عند نصّ آخر في كتاب العين حاول بيان علّة ذلك الخروج، قال الخليل: «الأحجَار: جمع الحَجَر، والحِجارة: جمع الحَجَر أيضًا على غير قياس، ولكن يَجُوزُ الاستحسانُ في العربيّة كما أنّه يجوز في الفقه، وتركُ القياسِ له»[9] فقد فرّق بين لفظين جُمِع عليهما لفظ: الحَجَر، الأوّل منهما وهو: الأحجار، جارٍ على القياس الصّرفيّ فيما يجمع جمع قلّة، أمّا الثّاني وهو: الحِجَارة، فمخالف له، وهذه المخالفة ليست تضعيفًا لاستعمال هذا اللّفظ، ولا دعوة إلى تركه، بل هو لفظٌ فصيح، ويكفينا دليلًا على فصاحته أنّه جاء في أكثر من موضع في القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾[10] وغيرها من الآيات[11]، وقد أرجع الخليل هذه المخالفة إلى أنّ العربيّ استحسنَ هذا الجمع عندما أجراه في ذهنه على ما سمعه من جموع أخرى على هذا الوزن؛ فاستعمله كاستعمال المقيس منه، وكذلك الحال في كثير من ألفاظ اللغة التي يخرج بها المتكلّم عن المطّرد في أمثالها، قال ابن درستويه: «اعلموا أنّ كلَّ ما كان ماضِيه من الأفعال الثلاثيّة على فَعَلت، بفتح العين، ولم يكن ثانِيه ولا ثالثه من حروف اللّين، ولا حروف الحلق؛ فإنّه يجوز في مستقبلِه يفعُل، بضمّ العين، ويفعِل بكسرها... وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العربِ إلا الاستحسانُ والاستخفَاف»[12] وفي مثله يقول أبو زيد: «طُفت في عُليا قيس وتَميم مدّةً طويلة، أسأل عن هذا الباب صغيرَهم وكبيرَهم، لأعرف ما كان منه بالضمّ أولى، وما كان منه بالكسرِ أولى، فلم أجد لذلك قياسًا، وإنّما يتكلّم به كل امرئ منهم على ما يستحسِن ويستخفُّ، لا على غير ذلك»[13] فليس لهذه الأفعال من قياسٍ صرفيّ مطّرد يضبطُ حركة عَينها كغيرها مما جرى على القياس، بل مرجع الأمر إلى العربيّ الذي ينطق بالفعل وفقَ ما يستحسنه، أي أنّ ما يستحسنُه الفصيح هو علّة أرجع إليها اللّغويون تفسير الخروج عن القياس من ناحية، وتفسيرَ الكثير المستعملِ ممّا لا تحكُمه قاعدة ضابطة، وقد وقفوا أمامه موقفًا يحفظُ للمتكلّم حقّ التصرّف في لغته.

وتعريف الاستحسان في اللغة هو: عدّ الشيء حَسَنًا[14]، وهو ما يميل إليه الإنسان وإن كان مستقبحًا عند غيره[15]، أمّا في الاصطلاح، فهو في الأصل من أدلّة أصول الفقه المختلفِ في تعريفها وحجيّتها، وفي سياق هذا البحث، أختار هذه التعريفات التي رأيتُها تعبّر عن المقصود به فيه، فقيل: «هو العُدول عن أن يُحكم في المسألة بمثلِ ما حُكِمَ في نظائرها إلى خلافِه؛ لوجهٍ هو أقوى، يقتضي العدولَ عن الأوّل»[16]، وقيل: هو «حُكم عُدِل به عن نَظائرِه إلى ما هو أولَى به منه»[17] وإذا جاز أن أطبّق هذا المفهوم في مجال اللغة، فإنّ العدول سيكون عملَ مستعملِ اللّغة، فهو الذي عدَل عن إلحاق اللّفظ بنظائره؛ لوجه استحسنه، ورآه أقوى وأَولَى، وعلى هذا المعنى فالاستحسان

حكم يخصّ المتكلّم، ويُفسّر به عالمُ اللغةِ ميلَه إلى الخروج عن القياس الصرفيّ، أو النحوي في لفظة أو تركيب بعينه، وقد يسمّى أيضًا: القياس الخفيّ[18]؛ لأنّ علّته خاصّة، وليست مطّردة في نظائره، وهو ما عبّر عنه ابن السراج بقوله: «حاول به مذهبًا، ونحا نحوًا من الوجوه»[19]، فكأنّ محاولةَ العربيّ تلك قياسٌ خفيّ أجراه في ذهنه، مستندًا إلى حقّه في التّصرّف في لغته وإغنائها بما يستحسنه من ألفاظ وتراكيب.

وفي عدّ الاستحسان دليلًا من أدلّة الاحتجاج خلاف بين علماء اللغة، قد يكون انعكاسًا لاختلافهم في مفهومه، أو انعكاسًا للخلاف الأصوليّ في الأخذ به، وقد عبّر ابن الأنباري عن ذلك الخلاف بقوله: «اختلفوا في الأخذ بالاستحسان، فقال قوم: إنّه غيرُ مأخوذٍ به، لما فيه من التّحكّم وتركِ القياس، وقال آخرون: إنّه مأخوذٌ به، واختلفوا فيه، فقيل: هو تركُ قياسِ الأصول لدليلٍ، وقيل: هو تخصيصُ العلّة»[20] وهذا النصّ يعبّر عن نظرة العلماءِ إلى الاستحسان والاعتداد به دليلًا على الحكم، ففريق منهم لم يعتدّ به؛ لأنّ مرجعَه التحكّم، وتركُ القياس، أو بعبارة أخرى، رأوا فيه بعدًا عن الموضوعيّة تجعله غيرَ قابل للضّبط والتّقنين، في حين أخذ به بعضهم، بشرط أن يكون مستنِدًا إلى دليل، وهو ما عبّروا عنه بتخصيص العلّة، أي أن يكون الخروج عن القياس راجعًا إلى علّة خاصّة به، غير مطّردة فيما أشبهه من الألفاظ، لكنّني في هذا البحث لا أتناول الاستحسان بوصفه دليلًا على الحكم، بل بوصفه مسوّغًا للخروج عنه، وقد أشار ابن جنّي إلى الفرق بين هذين الاعتبارين حين قال عنه: «وجِمَاعُه أنّ دلالته ضعيفةٌ غير مستحكمة، إلّا أنّ فيه ضربًا من الاتّساع والتصرّف»[21] ويقصد ابن جنّي في هذا النصّ –فيما أرى– إلى أنّ ما يمنع اللّغويين من الاعتداد بالاستحسان دليلًا تُستنبَط منه قاعدة أو حكم لغويّ مرجِعه إلى أنّ دلالته ظنيّة لا تؤدّي إلى حكم، وكلّ دليلٍ لا يؤدّي إلى حكم لا يكون معتبرًا، إلا إنّه يمكن الرّجوع إليه في تسويغ حاجة المتكلّم إلى الاتّساع في الكلام، والتصرّف فيه، يقول الدكتور تمّام حسّان: «ومع هذا يعتمد النّحاة على هذا الدّليل فيما خالف أصولهم ممّا رُوي عن العرب، ولم تكن هناك علّة قويّة تبرّر العدول به عن الأصل، كما في ترك الأخفّ إلى الأثقل...وكالخروج عن حكم للتنبيه على الأصل...أو كالإبقاء على الحكم مع زوال علّته...وقد رفض بعض النّحاة أن يعتبر الاستحسان بين أدلّة التّعارض والتّرجيح...ولكن جمهور حالات الترخّص في الاستعمال على ألسنة الفصحاء يمكن عند المحاجّة أن يرتدّ إلى استحسان المشاكلة، أو المناسبة اللفظية، أو الجوار، أو نحو ذلك»[22] وهذا يعني أنّ استحسان مستعمل اللّغة لما خرج عن القياس هو مسوّغ اعتدّ به كثير من علماء اللغة لتفسير ما خالف أقيستهم، وعلّة أرجعُوا إليها الحكمةَ وراء توسّع أهلِ اللغة في استعمالها، وذلك في محاولة منهم لتقريب المسافة بين النّصّ اللغوي، والقاعدة.

بين القياس ومراعاة الذّوق اللغوي:

تستعمل كلمة الذّوق في الدّراسات اللّغوية ويراد بها تلك المَلكة أو الموهبة التي تعين المتلقّي أو النّاقد على التّمييز بين القبيح والجميل، ممّا يمكن أن نسمّيه: بالذّوق الشخصيّ، لكنّ ذلك المعنى ليس هو المقصود هنا، بل المقصود منطق اللّغة، ونظامُها الخاصّ الذي يراعيه المتكلّمون بها، ويرتبط بعقول أصحابها، وتفكيرهم، ويتمثّل في استعمالها على أرض الواقع، وإليه تستنِد معايير الحسن والقُبح في الحكم على الألفاظ والتّراكيب[23]، فهو «مَلكة تتكوّن لدى المتكلّمين بلغة ما، تهديهم إلى خصائصها الذّاتيّة، وطاقاتها التّعبيرية، فيستغلّون تلك الخصائص، ويستثمرون هذه الطاقات، ليجيء كلامُهم مطابقًا لأغراضهم، ومعبّرًا عن مقاصدهم، من غير زيادة أو نُقصان»[24] ويكتسبُ المتكلّم باللّغة هذه الملكةَ من مراقبة أساليبها، والتمرّس على طرائقها في التّعبير، ثمّ يستعملها في إنتاج اللّغة وفهمِها، والحكم على ما ينتمي إلى لغته، وما لا ينتمي إليها[25]، ويتواصل بها مع جماعته اللغوية الّتي تشاركه فيها، مكوّنين بذلك الذّوق اللّغوي العام، أو العرف اللغويّ السائد؛ فيتجنّب كلٌّ منهم ما يقبُح، ويلتزم بما يحسُن ويجمل، فحُسن الكلام وقوّة أدائه للمعنى ليسا محكومين بمدَى موافقتِهما للقياس فحسب، بل يتعدّى ذلك إلى مدى مراعاته الذّوق اللّغوي السّائد.

وقد راعى اللّغويون ذلك الذّوق المتمثّل في النّصوص المنقولة والمسموعة الممثّلة لكلام العرب، وهو بذلك أحد المصادر التي اعتمدوا عليها في استنباط قواعد اللغة، وتتبّع ظواهرها وأساليبها، والوقوف على ما يحسن فيها وما يستكره، فبتتبّع كتاب سيبويه مثلًا، نجده يعبّر في مواضعَ متفرّقةٍ منه عن بعضِ الأعراف اللّغوية السّائدة في كلامهم بمثل قوله: «ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام»[26]، وقوله: «ومن كلامهم أن يحذفوا الأوّل إذا التقى ساكنان»[27]، وقوله: «والعرب ممّا يبنُون الأشياءَ إذا تقَاربت على بناءٍ واحد، ومن كلامهم أن يُدخِلوا في تلك الأشياء غيرَ ذلكَ البناء»[28]، وقال: «وهم ممّا يغيرون الأكثرَ في كلامهم عن حالِ نظائره»[29]، وفي موضع آخر، يقول: «وهم ممَّا يحذفون الأكثرَ في كلامهم»[30] ومن هذه النّصوص ندركُ أن الذّوق اللغويّ «يشمل مجموعةً من العلل النّحوية التي تُرَدّ إلى استعمال النّاس للّغة وكيفيّة نطقهم لتراكيبها، ويتمثّل في علل: كثرة الاستعمال، والاستثقال، والاستخفاف، والاستغناء، وغير ذلك من العلل التي أرجع إليها النّحاة حكمهم بالحسن أو القبح على التراكيب المختلفة»[31] وهذه العلل من أوضح الأمثلة على مراعاة علماء اللغة للذّوق اللّغوي للمتكلّم باللغة، واتّخاذه معيارًا للحكم على التّراكيب؛ وبناءً على ذلك فلا تعارض بين الذّوق اللّغوي والقياس، بما أنّ ذلك الذوق يتمثّل في العرف اللغوي السائد والمطرد في كلام العرب، إلا إنّ مراعاة أعرافِ الذّوق اللغوي قد تُخرج بعض

ألفاظ اللغة أحيانًا عن القياس، فتميّزها عن غيرها لأغراض معيّنة هي ذاتها مسوّغات للخروج عن القياس، وهنا تبدو مراعاة الذّوق اللغوي سببًا كامنًا وراء ذلك الخروج، على النّحو الذي سيأتي بيانه.

بين الاستحسان، ومراعاة الذوق اللغوي:

عندما يكون الذّوق اللغوي ومراعاته سببًا للخروج عن القياس الصرفيّ أو النحويّ؛ فهو بذلك يقف بجانب الاستحسان بوصفهما حَكَمَان على الكلام وألفاظه، يجب الوقوف عند حكمِهما دون تجاوز، فيحفظ ذلك الخارج بلفظه، ولا يقاس عليه.

فالعلاقة بين الاستحسان ومراعاة الذوق اللغوي تتمثّل في أنّ بعضَ اللّغويين –ممّن اعتدّ بالاستحسان– أحاطوهما بسياج من الحصانة اللغوية –إن صحّ التعبير– فكثير ممّا خالف القياس بقي ممتنعًا عن التّغيير أو الردّ إلى القاعدة إمّا لأنّه خرج عن القياس لاستحسان المتكلّم الفصيح لذلك الخروج، أو مراعاة للذوق اللغوي السائد لدى الجماعة اللغوية، ومن ناحية أخرى يمكن أن نقول إنّ الاستحسان إنّما هو أثر الذوق اللغوي للمتكلّمين، فاللفظ أو التركيب الخارج عن القياس إن وَجد استحسانًا لدى الجماعة اللغوية، وقبولًا منهم، انتظم في نسيج اللغة، وتلقاه علماؤها بالقبول والتسليم، يقول سيبويه معبّرًا عن ذلك: «فاستحسن من هذا ما استحسن العربُ، وأجِزْه كما أجازته»[32].

وينتهي هذا المبحث إلى أنّ ما يخرج عن القياسِ الصّرفيّ أو النّحويّ الذي يضبط المطّرد من أمثاله، مما هو جارٍ على ألسنة الفصحاء، إنّما هو في حقيقته موافق للقياس اللغويّ بمفهومه العام، وقد أرجعه علماء اللغة إلى عدد من المسوّغات تعود في مجملها إلى استحسان المتكلّم وتفضيله لذلك الخارجِ عن غيره من الألفاظ والأنماط المتداولة والمطّردة، أو إلى مراعاة الذّوق اللّغوي للمتكلّمين باللغة، مما يتناوله المبحث الثّاني بالتّوضيح والتمثيل.

المبحث الثاني: مسوّغات الخروج عن القياس:

المُسوِّغ في اللغة: اسم فاعِل من سَوّغَ يسوّغ، يُقال: «ساغَ له ما فعلَ، أي: جاز له ذلك، وأنا سوَّغتُه له، أي: جوَّزتُه» [33]، وعليه تكون مسوّغات الخروج عن القياس هي: ما يُجيز خروجَ اللّفظ أو التّركيب عن القياس النّحويّ أو الصرفيّ المستنبط من المطّرد من كلام العرب، فيستخدم كما سُمِع، دون محاولة ردّه إلى ذلك القياس، أو

القاعدة، أو هو ما رآه علماء اللغة من أسباب كامنة وراء خروج اللّفظ أو التّركيب الجاري على ألسنة الفُصحاء من مستعملي اللغة عن المطّرد في نظائره، فتجعلُ شذوذه ذاك مقبولًا لا مردودًا.

وفيما يلي، سأذكر جملة من المسوّغات التي رأيتُ أنّها ترجع إلى أصول النّظام اللغويّ للعربية، وترتبط بمراعاة الذّوق اللغوي للمتكلّمين، وبما يستحسنه العربيّ الفصيح، وهي ممّا سوّغ به اللّغويون كثيرًا من مظاهر الخروج عن القياس في الألفاظ، وسأقتصر في المعالجة والتمثيل على ألفاظ اللغة، وبعض العبارات المتداولة على ألسنة الجماعة اللغويّة، نظرًا للطبيعة اللغوية للبحث؛ ولأنّ جلّ الأبحاث التي عالجت مسوغات الخروج عن القياس كانت ذات اتّجاه نحويّ، ولم يحظ الاتّجاه اللغويّ بالاهتمام اللازم فيه.

1. طلب الخفّة:

يقصد بالخروج عن القياس طلبًا للخفّة أن يخالف اللّفظ نظائره دون علّة قياسيّة، وإنّما رغبة في النّطق باللّفظ الأخفّ على اللسان، وهو أمر يرتبط بالأداء النّطقي لأصحاب اللغة، والتغيّرات الصوتيّ التي تحدث لبعض الألفاظ، ويمثّل وجهًا من وجوه الذّوق اللغوي لديهم، فمن المعروف أنّ اللسان العربيّ يميل إلى تخفيف اللفظ، وينفر من ثقله، وقد يتجاوز الأمرُ الثّقلَ الحقيقي الموجب للتّخفيف قياسًا إلى ثقل مرجعه إلى شعور نفسيّ لدى المتكلّم، أي أمر تدركه نفسه وتتأثّر به، ويجعله ينفر من اللّفظ المطّرد إلى غيره؛ ومن أمثلة ذلك تعليل منع صرف مثل: عُمَر، وزُحَل ونحوها بالعدل عن عَامر وزَاحل ... ولو تأملنا اللّفظين لوجدناهما متساويين في الخفّة اللّفظية، لكنّ المراد هنا خفّة نفسيّة، لذلك يمكن القول «إنّ اللغويّين لا يجدون من العِلَلِ ما يُرضي طِماحهم بقدرِ ما يجدون في علّتي الاستخفاف والاستثقال من حلولٍ لإشكالات تعترضُ المنطقَ، وتعتاصُ على اللسان»[34].

وقد عقد الصرفيون أبوابًا خاصّةً لدراسة أحوال الأبنية والكلمات التي خالفت القياس بسبب ميل اللسان العربيّ إلى تخفيف اللفظ، مثل: الإعلال، والإبدال، والحذف، وتخفيف الهمز، ومن أمثلة ذلك: استخفاف قلب حرف العلّة إلى آخر دون علّة صرفيّة قياسيّة، ومنه ما ذكره ابن جنّي: «ومن الاستحسان قولهم: رجل غَديان وعَشيَان وقياسه: غَدوان وعَشوان؛ لأنّهما من غَدوت وعَشوتُ...ومثله أيضًا: دَامَت السّماءُ تَديم دَيمًا، وهو من الواو، لاجتماع العرب طرًّا على الدوام، وهو أدوم من كذا»[35] فهذه ألفاظ نطقها العرب بالياءِ مع أنّ القياس فيها أن تنطق بالواو، حيث لا توجد علّة صرفيّة توجب أو تجيز قلب الواو ياءً، إلا إنّهم شعروا أنّ الأخيرة أخفّ عليهم في النطق، فاستحسنوها، وقد صرّح أنّهم قلبوا الواو ياءً في مثل هذا لمجرّد الاستخفاف[36] دون أن تكون هناك علّة مؤثّرة، وهي هنا الكسرة التي تمثّل السبب الرئيس لقلب الواو ياءً، كما في مِيزان ومِيقات ونحوهما، وكما قلبوا الواو

ياءً في تلك المواضع، قلبوا الياء واوًا في مواضع أخرى، قال ابن جنّي: « ثم إنهم مع ذلك قالوا: الفَتوى والتَّقوى والثَّنوَى، فأبدلوا الياء واوًا عن غير قوة علّة أكثر من الاستحسان والملاينة»[37]، وجاء في المحكَم: «وأبيض لِياح ولَياح، وذلك إذا بُولغ في وصفه بالبياض، قلبت الواو في لَياحٍ ياء استحسانًا لخفّة الياء، لا عن قوّة علّة»[38] وهذه النصوص –وغيرها– تبيّن أنّهم اعتادوا هذا القلب بين الواو والياء في مواضع كثيرة، وهي ظاهرة مستحسنة، وسنّة من سَننِ كلام العرب تسمّى: المعاقبة، حيث تعاقب الواو الياءَ، والياءُ الواو في ألفاظ كثيرة، وسهّل ذلك أنّ الواو والياء أختان لكونهما من الأصوات المجهورة، وهما من الأصوات اللّيّنة، وبينهما قرابة في المخرج أيضًا «إذ عند النّطق بهما يهتزّ الوتران الصّوتيّان، وينخفض اللّسان عن الحنك الأعلى، ويمرّ الهواء في وسط الحنك عند النّطق بالياء دون أن يحدثَ أيّ نوع من الصّفير أو الحفيف، أمّا عند النطق بالواو فإنّ الهواء يمرّ في أقصى الحنك، وكالحال في الياء دون أن يحدث أيضًا أيّ نوع من الصّفير أو الحفيف»[39]؛ ولأجل هذا التّقارب بينهما كانت المعاقبة بينهما مُستحسنة في العربيّة الفصيحة، ومسوّغة عند علمائها.

ومن ذلك تخفيف الهمزِ في لغة قريش وأكثر أهل الحجاز؛ استحسانًا لذلك، أمّا القياس فهو التّحقيق، ويرجع ذلك إلى ثقل هذا الحرف، وقد وصف سيبويه مخرجه فقال: «واعلم أنَّ الهمزة إنَّما فَعلَ بها هذا من لم يخفّفها؛ لأنَّه بَعُد مخرجُها، ولأنّها نبرةٌ في الصدَّر تخرج باجتهادٍ، وهي أبعد الحروف مخرجاً، فثقل عليهم ذلك، لأنَّه كالتهُّوع»[40] فوصفه تحقيقها بالتهوّع يظهر لنا مقدار تكلّف الناطق بها، وثقلها على لسانه، لذلك كان تخفيفها مستحسنًا، وموافقًا لذوق العربيّة الذي يميل إلى التّخفيف وتيسير النّطق، يقول ابن يعيش: «الهمزة حرف شديد مُستثقل من أقصى الحلقِ...؛ فلذلك الاستثقال ساغَ فيها التّخفيفُ، وهي لغةُ قريش وأكثر أهل الحجاز، وهو نوع استحسان؛ لثِقل الهمزة، والتّحقيق لغة تميم وقيس، قالوا: لأنّ الهمزة حرف فوجب الإتيان به كغيره من الحروف»[41] ومن هذا النصّ يظهر اختلاف العرب في النطق بهذا الحرف، فالتّحقيق لغة تميم وقيس، وهؤلاء يميلون إلى إعطاء هذا الحرف حقّه كغيره من الحروف بإخراجه من مخرجه مع ثقله، والتّسهيل لغة الحجازيين الذين استحسنوه هربًا من ثقله وتيسرًا على الألسنة، وجاء ذلك التّخفيف على أوجه: إبدالها حرف مدّ، أو إلقاء حركتها على ما قبلها، أو حذفها، أو تسهيلها بين بين.

والحقيقة أنّ تسهيل الهمزة لغير علّة صرفية شائع على ألسنة العرب، وليس لغة الحجازيين فحسب، فقد وردت بعض النصوص التي تفيد ذلك، ومنها قول الخليل: «والحائر: حوض يُسَيَّبُ إليه مَسيلُ الماء في الأمصار يُسمَّى هذا الاسم بالماء، وبالبصرة: حائر الحُجّاج، معروف يابسٌ لا ماء فيه، وأكثر النّاس يُسمّونه: الحَيْر، كما يُقال لعائشة:

عَيْشة يستحسنون التخفيف وطرحَ الألف»[42] وتسهيل الهمز هنا بقلبها ياءً من باب تخفيف النّطق في اللّفظ المتداول على الألسنة، وعندما نضع طلب الخفّة ضمن المسوّغات التي حسّنت الخروج عن القياس عند المتكلّم فإننا لا نعني بذلك أمرًا يقصد إليه المتكلّم قصدًا، بل هو من مكوّنات سليقته اللغوية، ومن مظاهر الذّوق اللّغوي الذي يميل إليه دون قصد.

2. كثرة الاستعمال:

تفسّر علّة كثرة الاستعمال أسباب حدوث التغيّر اللّغوي في بِنية بعض الألفاظ أو التراكيب، وهي من أوضح الأمثلة على بيان أثر ذوق مستخدمي اللّغة عليها؛ لأنّها دليل على قبول المجتمع اللغويّ لذلك اللفظ أو التّركيب[43] وتداوله فيما بينهم، وترتبط بالاستعمال الفعليّ للغة، وبقابليّتها للتطوّر والتّغيير، ولها مكانة بارزة في الأحكام اللّغوية والنحوية، حيث علّل بها النّحويون كثيرًا من مظاهر الخروج عن القياس في كثير ممّا خالفه من اللّغة الفصيحة في عصور الاحتجاج، وكثر دورانها في كتب اللغة من لدن سيبويه الذي ذكرها كثيرًا في تعليل اختصاص بعض الألفاظ والتّراكيب بأشكال لفظيّة معينة، يقول: «وفعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم إيَّاها في كلامهم، وهم ممّا يغيّرون الأكثر في كلامهم عن نظائره»[44]، وقال في موضع آخر: «وهم ممّا يغيّرون الأكثرَ في كلامهم ويجسُرون عليه إذ صارَ عندهم مخالِفاً»[45]، فعبّر بقوله: يجسرون عليه، ليبيّن قوّة أثر هذه العلّة على الكلام، وكيف أنّها تغيّر اللفظ عن حال نظائره، وتسوّغ إخراجه عن القياس، بل قد بلغ تحكّم تلك الظاهرة وقوّتها في اللّغة مبلغًا كبيرًا جعلها تقدّم على القياس عند تعارضهما، يقول ابن جنّي: «وإن شذّ الشّيء في الاستعمالِ وقَويَ في القياس كان استعمالُ ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسُه إلى ما انتهى إليه استعمالُه»[46] وهنا يبرز دور ذوق المجتمع في بناء الشّكل اللغوي للألفاظ والتراكيب، ودور استحسانه لما اختاره من تلك الأشكال وفضّله عمّا جرى على القياس.

ولنا أن نسأل هنا: لماذا يدخل التّغيير فيما يكثر استعماله ودورانه على الألسنة؟ وللإجابة عن ذلك نتأمل قول سيبويه: «وإنّما أضمروا ما يقع مظهرًا استخفافًا؛ لأنّ المخاطَب يعلم ما يعنِي، فجرى بمنزلة المثَل، كما تقول: لا عليكَ، وقد عرف المخاطَب ما تعني أنّه: لا بأس عليكَ، ولا ضرَّ عليك، ولكنّه حذف لكثرة هذا في كلامهم، ولا يكون هذا في غير: لا عَلَيك»[47] وفي هذا النصّ علّل سيبويه للتغيير الحاصل بالحذف في عبارة: لا عليكَ، وهي ممّا كثر استعماله ودورانه على الألسنة؛ بأنّه صار بمنزلة المَثَل، أي في استقلاله، وشهرته ودورانه على الألسنة، وفي أنّه لا يُغيّر، ويُلتزم فيه ما التزمته العَرب[48]، ويمكن أن أضيف إلى ذلك أنّه يجوز فيه ما جاز في الأمثال من مخالفة للقياس، علاوة على ارتباط تلك الألفاظ والتراكيب بمعناها الّذي تحيل إليه في ذاكرة الجماعة اللغوية؛ فمثل هذه

العبارة هي ممّا اعتاد العربُ استعمالَه في مواقف اجتماعية معيّنة ارتبطت بها، ممّا سوّغ الحذف الحاصل فيها؛ لعلمِ المخاطَب بقصد المتكلّم منها، وقد عرَف المحدَثون هذه الظاهرة وجعلوها من مظاهر: «قانون الاقتصاد اللّغوي؛ لأنّ كثرة الاستعمال تجعل العبارة اللغوية معروفة مفهومة، ولهذا لا يجد المتكلّم حرجًا في أن يقتصد في لفظها»[49].

ولكثرة الاستعمال آثار مختلفة في تغيّر الألفاظ، فمنها التغيّر بالحذف استخفافًا دون علة قياسية، ومنه حذف همزة مَلَك، وأصله: مَلأك، بدليل الجمع على مَلائِكة ومَلائِك[50]، ومنه حذف لامات الأفعال: لا أدرِ، ولم يكُ؛ ولم أُبَل –بالقَصر– لكثرة دورانها على الألسنة، ولم يفعلوا ذلك في غيرها، فلم يقولوا مثلاً: لم أقُ، ولم أُرَمْ[51]، وعن سبب اختصاص هذه الأفعال بهذا الحذف يقول ابن السرّاج: «وإنّما كثر استعمالُهم لهذهِ الأَحرفِ للحاجةِ إلى معانِيها كثيرًا؛ لأَنَّ لا أَدري أَصلٌ في الجهالاتِ، ويكونُ عبارةٌ عن الزمانِ، ولَم أُبَلْ مستعملةٌ فيما لا يكترثُ بهِ، وهذهِ أَحوال تكثُر؛ فيجبُ أن تكثر الألفاظ الّتي يعبر بهنَّ عنْها»[52]؛ لذلك اختُصّت هذه الأفعال دون سواها بهذا النوع من الحذف الشاذّ، الحاصل فيها دون علّة صرفيّة أو نحويّة.

ومنه خروج بعض الأعلام عن القياس مثل: مَحْبَب، وثُهلُل، وقد خالفا قاعدة تضعيف المثلين، وحَيْوة، وقد خالف قاعدة قلب الواو ياءً عند اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، وقالوا: مَزيَد، ومريَم، ومَدْيَن[53]، فصحّحوا ياء مَفعَل هنا لأنّه لم يرد به الزمان أو المكان أو المصدر، قال ابن جني في تعليل ذلك: «فإن قلت: ولِمَ جاز في الأعلام هذا التّغيير كله؟ قيل: لأنّها كثيرة الاستعمال، معروفة المواضع، والشّيء إذا كثر استعماله، وعرف موضعه، جاز فيه من التّغيير ما لا يجوز في غيره»[54].

ومنه ما غُيّر نطقه لكثرة استعماله مثل: حذف الألف مع النون والياء من أسماء بعض القبائل: فقالوا: بلعنبر، وبلحارث، وبلهجير[55]، في بني العنبر، وبني الحارث، وبني الهجير، وكقولهم: أَيْشٍ صنعتَ؟ أي: أيّ شيء؟ وقولهم: لا بِشانِيك، أي: لا أبَ لِشانِيكَ، ولا جرَ، أي: لا جرمَ، وسَوْترَى: أي: سوفَ ترى[56].

ومنه ما حذف بعض حروفه في الخط، مثل اصطلاحهم على حذف الألف من إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، وهارون، وسليمان؛ لأنّها أسماء أنبياء كثُر ذكرها في القرآن، ومثلها: لقمان؛ لأنه اشتُهر بالحكمة وضُرب به المثل في ذلك[57]، فعلّة جواز حذف الألف من هذه الأعلام هي كثرة الاستعمال، فإن لم تكن كذلك لم يجز الحذف، مثل: قارون، وطالوت، وجالوت، وكذلك إن لم يُقصد بها العلميّة، بل كانت صفات، كالوصف بخالد، وصالح، ومالِك[58]، ومثله حذف همزة الوصل من (اسم) في البسملة لكثرة استعمالها في كلّ ما يُبدأ به، ويشرع فيه، فإذا كتبوا: باسم المهيمن، أو: باسم ربّ العزّة، ونحو ذلك، أثبتوا همزة الوصل[59].

وممّا خرج عن القياس في كلامهم لأنّه صار بمنزلة المثل فخُوطب به المذكّر والمؤنث، والمثنى والجمع باللفظ نفسه دون تغيير؛ قولهم في معرِض المدح أو الذمّ: لا أَبَا لَك، ويقصد به في معرض الذمّ: لا أَبَ لكَ من الآباء الأشراف، أو المذكورين، وفي معرض المدح: لا أبَ لكَ من الآباء الخاملين والنّاقصين[60]، وقيل أنّه كلام خرج مخرج الدّعاء على المخاطب بفقد أبيه[61]، فهو كلامٌ مختصر يعرف معناه بمقصده، ولذلك جرى كالمثل، ويؤكد ذلك كثرته في الشعر وأنه يقال لمن له أب ولمن ليس له أب، فحقيقة لفظه لا تتطابق مع معناه، وإنّما يُقال في موقف معيّن[62]، ومثل قولهم: كذبَ عليكَ كذا، وهي كلمة نادرة جاءت على غير القياس، تقال بطريقة واحدة للإغراء والأمرِ بالشيء، بمعنى: عليكَ بكذا، مأخوذة من قولهم: كذبَتهُ نفسُه، أي منّته بالأماني[63].

والأمثلة فيما غُيّر عن أصله لكثرةِ الاستعمال كثيرة، وبها يظهر كيف كانت سببًا في تغيّر بعض الألفاظ بتأثير الذّوق اللغوي، وكان في استعمال العرب لها على صورتها تلك، وانتشارها بينهم، دليلًا على استحسانهم ذَلك التّغيير، وهي كذلك أثر من آثار التطوّر اللّغوي الّذي يؤثّر في اللغة بشكل تلقائيّ عفويّ، وليس صادرًا عن قصد وتفكّر ورغبة في التّغيير، كما ذهب إليه الأخفش، فيما نقله عنه السيوطي، قال: «وكان الأخفشُ يذهب إلى أنّ ما غُيِّر لكَثرة استعماله إنما تصوَّرَتهُ العربُ قبل وضْعِه وعَلِمَت أنّه لا بدَّ من كثرة استعمالها إيّاه فابتدَؤوا بتغييره عِلْمًا (منهم) بأنّه لا بدَّ من الكثرة الدّاعية إلى تغييره»[64]، فهذا أمر لا يمكن تصوّره، لا يمكن تصوّر جماعة من العرب اجتمعوا يتأمّلون كلامهم، ورأوا منه ألفاظًا وتراكيب سيكثر استعمالها، فغيّروها! بل التّغيير أثر من آثار كثرة الاستعمال، وتطوّر حتمي في لفظ يكثر دورانه على الألسنة فيتأثر بالذّوق اللغويّ للجماعة اللغوّية، ويمكن أن نلاحظ له أمثلة كثيرة في واقعنا اللغويّ، نتجت عفوًا عن غير قصد ولا تفكّر.

3. مراعاة ذوق الشاعر:

للضّرورات الشّعرية في كتبِ اللغةِ حديثٌ طويلٌ، وخلاف بين العلماء، فمن مجوّز لها بشرط الاضطرار إليها، ومانع لها بالكليّة، ومجيزٍ لها مطلقًا، أي: سواءً كانت عن اضطرار أو اختيار، قال ابن عصفور: «اعلم أنّ الشّعر لمّا كان كلامًا موزونًا يُخرجه الزّيادة فيه والنّقص منه عن صحّة الوزن، ويُحيله عن طريق الشّعر، أجَازت العرب فيه ما لا يجوز في الكَلام، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه، لأنّه موضع أُلِفت فيه الضّرائر»[65]، أيْ أنّ الذّوق العربيّ أَلِف خروج الشّعر عن القِياس، وإن لم يكن فيه اضطرار إلى إقامةِ الوزنِ، وهذا النّوع هو ما يعنينا في هذا الموضِع، أقصد ما يقع فيه الشّاعر من مخالفاتٍ للقياس ألجأته إليها ضرورة النّطق ومُقتضياتها في ذلك الموضع، لا ضرورة إقامة الوزنِ والمحافظة عليه، بحيث لم يخطُر له لفظةٌ أخرى غيرُها أثناء انشغاله بموسيقى شعرِه، وحرارة تجربتِه، ومعالجةِ معانيه،

فاستخدمها دون النّظر أو التّدقيق في موافقتِها للقِياس، ومن هنا نقول: إنّ ذائقة الشّاعر استحسنت تلكَ اللفظةَ، فجاءت بها في هذا الموضعِ، وهذا ما ذكره أبو حيّان في مفهوم الضرورة، قال: «وإنّما يعنُون بالضّرورة أنّ ذلك من تراكيبهم الواقعَة في الشّعر خاصّة دون الكلام، ولا يعني النّحويّون بالضرورة أنّه لا مندوحَة عن النّطق بهذا اللّفظ»[66].

واستحسانُ مخالفة القياس في هذا الموضع يكشف عن «طاقاتِ العربيّة في توليد الإمكانات التّعبيريّة الّتي يلوذُ بها الشّعراء، والطّابع الّذي يميّز الصّيغ التّعبيريّة المستحسنَة أنّها تجري على غير قياس، فهي تُحافِي القَواعِد الأصليّة من غيرِ علّة، وهذا يُفيدُ أنّ نسقَ العربيّة يتّسع لضُرُوب من التّصرّف استحسَنَها الفصحاء» [67] ويمكن أن نتلمّس أثرَه في ضوء تعليلات اللّغويين الذين حاولوا أن يوجدوا المسوّغات لهذا النوع من الخروج عن القياس عند الشّعراء، فمثلًا، نجد أنّ قول الشاعر:

تَنفِي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ... نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنقَّادُ الصَّيَارِيفِ[68]

يمكن أن يندرج عند سيبويه[69] ضمن ما أشرتُ إليه سابقًا من قياس خفيّ يجري في ذهن المتكلّم، فهو يقيس الكلمةَ الخارجةَ عن المطّردِ بما يُوافقها في الشّكل من ألفاظ اللّغة المقِيسة، يقول: «وربّما مدّوا مثل مساجِد ومنابر، فَقَالوا: مَساجِيد، ومَنابِير، شبّهوه بما جُمع عَلى غير واحدِه من الكَلام»[70]، فجمع مسجِد ومِنبر هنا على مفاعيل مخالف للقياس، إلاّ أنّ ما سوّغ زيادة الياء فيهما هو وجود ما يُشبهها ممّا جُمع قياسًا على شِبه مَفاعِيل، كتماثيل، وقناديل، وكأنّ سيبويه يقول: إنّ الشاعر إذا استعمل في شعره نحو: صَيارِيف، فإنّ ذلك راجع إلى أنّه شبّهه بتماثيل، وأمثاله، أي أنّ ما يبدو شاذًّا من ألفاظ الشاعر قد يكون مرجعه إلى أنّه عقد صلةَ شَبهٍ لفظيةٍ في ذهنِه بينَه وبين ألفاظ أخرى مقيسة، ومثله في هذه العلّة قول الشاعر:

أَرَيتَ إنْ جَاءَت بِه أملُودَا

مُرجّلًا وَيَلبَـــــسُ البُرُودَا

أقَائِلُنّ أحضِرُوا الشُّهُودَا؟[71]

فدخول نون التوكيد هنا على اسم الفاعل مخالفٌ للقياس؛ لأنّها إنّما تلحق الأفعالَ لا الأسماء، فقيل في تعليله: إنّ الشّاعر شبّه اسم الفاعل هنا بالفعل المضارع[72]، وهذا التّشبيه مرجعه كما قال ابن جنّي: «استحسان، لا عن قوّة علّة ولا عن استمرار عادة؛ ألا تراك لا تقول: أقائمُنَّ يا زيدون؟ ولا: أمنطلقُنَّ يا رجالُ؟ إنّما تقوله بحيث سمعتَه وتعتذرُ له، وتنسبُه إلى أنّه استحسانٌ منهم على ضعفٍ منه واحتمال بالشّبهة له»[73] فالشّاعر إذن عقد تلك

المشابهة في ذهنه بينَ الكلمتين عن استحسان لذلك، وهي علّة خاصّة بذلك اللّفظ في موضعه، فلا يصحّ القياس عليه، شأنه في ذلك شأنُ كلّ ما خرج عن القياس استحسانًا، ولا يعني ذلك أنّ للشاعر الحقّ في الخروج عن القياس مطلقًا دون ضابط ولا حدودٍ يقف عندها، وهو أمر وضّحه ابن السراج بقوله: «وليس للشّاعر أن يحذف ما اتّفق له، ولا أن يزيدَ ما شاء، بل لذلك أصولٌ يعملُ عليها، فمنها ما يحسُن أن يستعمل، ويقاس عليه، ومنها ما جاء كالشّاذّ، لكنّ الشاعر إذا فعل ذلك فلا بدّ من أن يكون قد ضارعَ شيئًا بشيءٍ...»[74].

وممّا يدلّنا على أنّ الشعراء في بعض المواضع الّتي خالفوا فيها القياس لم يصدروا عن اضطرار منهم لإقامة الوزن، وإنّما عن اختيارِ ذائقةٍ واستحسان لفظٍ بعينه في ذلك الموضع، أنّه لو ذُكِر اللّفظ المقيسُ في موضعه لم يختلّ الوزن، ولم يختلف المعنى، قال ابن جنّي في ذلك: «إنّ العرب قد تلزم الضّرورة في الشّعر في حال السّعة أُنسًا بها واعتيادًا لها وإعدادًا لها لذلك عند وقت الحاجة إليها»[75] ويمكن أن أضرب لذلك بعض الأمثلة، منها قول أبي ذؤيب الهذليّ:

سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعنَقُوا لِهَواهُم ... فتَخَرّمُوا وَلِكُلِّ جَنبٍ مَصرَعُ[76]

ولو قال: هوايَ، لم يختلّ الوزن، لكن يبدو أنّ الشاعر ركَن إلى ما استحسنته ذائقتُه في لغته، ذلك أنّ لغة بعض قيس وهذيل إبدال ألف المقصور المضاف إلى ياء المتكلّم ياءً مشدّدة[77]، ومن أمثلته أيضًا الأبيات التالية:

إِذَا الـمَرءُ صَـمَّ ولم يُنَاجِي... ولَم يكُ سَمعُه إلّا نِدَايَا

وَلَاعَبَ بِالعَشِـيِّ بَنِي بَنِيهِ ...كَفِعلِ الهِرِّ تَلتَمِسُ العَظَايَا

يُلَاعِبُهُم وَوَدُّوا لَو سَقَوه ... مِنَ الذِّيْفَانِ مترَعَةً مَلَايا... [78]

قال السيرافي: «قال أبو العبّاس: هذه أبيات لو أنشِدت على الصّواب لم تنكَسر»[79]، يقصد أنّه لو قال: نِداء، وعَظاء، ومِلاء... لم ينكسر وزن البيت، فدلّ ذلك على أن مخالفة هذه الألفاظِ للقياس إنما ترجع إلى استحسان الشاعر لهذه المخالفة، ومثله أيضًا قول الآخر:

أَبِيتُ عَلَى مَعَارِيَ فَاخِرَاتٍ ... بِهِنَّ مُلُوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ[80]

قال ابن السراج: «فَهذَا لو أسكنَ فَقالَ: مَعَارٍ فَاخراتٍ؛ لَمْ ينكسرِ الشعرُ، ولكنْ فَرَّ مِنَ الزحافِ»[81] فعلّل هذه المخالفة التي أجرى فيها المعتلّ مجرى الصّحيح بعلّة عروضيّة هي استكراه الزّحاف، على جوازه، وهو أمر مرجعه

الذوق الشخصيّ للشّاعر، وقد ذكر هذا البيت مثالاً على ما يُستحسن من ضرورات الشعر[82]، ومثله ما جاء في الاقتراح، قال: «ومنه –الاستحسان– ما يَبقى الحكمُ فيه مع زوال علّته، كقوله:

حِمًى لا يُحَلُّ الدَّهرَ إلَّا بِأَمرِنا ... ولا نَسألُ الأقوامَ عَهدَ المَيَاثِقِ[83]

فإنّ الشائع في جمع مِيثَاق: مَواثِق، بردّ الواو إلى أصلها؛ لزوال العلّة الموجبة لقلبها ياءً وهي الكسرة، لكنْ استحسنَ هذا الشّاعر ومن تابعه إبقاء القلبِ وإن زالت العلّة؛ من حيثُ إنّ الجمع غالبًا تابع لمفردِه إعلالًا وتصحيحًا»[84] فردّ هذا التصرّف في إبقاء الحكم مع زوال علّته إلى استحسان الشّاعر، وعلّله بأنّ الشاعر جعل الجمع تابعًا لمفرده، فبقيت الياء فيه تبعًا لإعلالها في المفرد.

وهكذا نجد أنّ كثيرًا ممّا خرج عن القياس في الشّعر لم يكن عن اضطرارٍ لإقامة الوزن، أو هروبًا من عيب فيه، وإنّما هو استحسان أجازته ذائقة الشاعر، وقد رضِي اللغويون بذلك مسوّغًا للخروج عن القياس في أمثاله.

4. مراعاة التناسب اللّفظيّ:

يقصد به ما جاز فيه الخروج عن القياس في النّثر رغبةً في إيجاد نوعٍ من التّناسب اللّفظي بين الجملِ والعبارات، أي: أن يُصرف الكلام عمّا هو الأولى بهِ من موافقة القياس إلى الخروج عنه مراعاةً لهذا الغرض، الّذي يدلّ على العناية بتنميقِ اللّفظِ الحامل للمعنى، ويقصد بالمناسبة اللّفظية: «توخّي الإتيان بكلماتٍ متّزنات، وهي على ضربين: تامة وغير تامة، فالتّامة أن تكون الكلمات مع الاتّزان مقفّاة وأخرى ليست بمقفّاة، فالتقفية غير لازمة للمناسبة»[85].

ومن مظاهر مراعاة التناسب اللفظي في النثر: مراعاة فواصل الآي[86] في القرآن الكريم، والسّجع والإتباع في سواه، وجميعه من مظاهر مراعاة الذّوق اللغوي، وممّا يستحسن، تميل إليه النّفوس في الكلام، قال أبو حيّان في قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ الْوَاعِظِينَ﴾ [87]: «وعادل ﴿أَوَعَظْتَ﴾ بقولهِ: ﴿أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ الْوَاعِظِينَ ﴾ وإن كان قد يعادلهُ: أَمْ لَمَ تَعِظ...لأجلِ الفاصلةِ...وكثِيرًا ما يحسنُ مع الفواصلِ ما لا يحسنُ دُونَها»[88] فهذا النصّ يبيّن أنّ فواصل الآي قد تخالف القياس في التركيب أو اللفظ لأجل تحقيق المناسبة اللّفظية، بل تحسن فيها تلك المخالفة لأجل تحقيق ذلك الغرض لما فيه من مراعاة للذّوق اللّغوي الذي ألفَه العرب، وذلك بشرط ألّا يكون في ذلك التّوجيه ما يخلّ بالمعنى، قال ابن قتيبة: «وإنّما يجوز في رؤوس الآي: أن يزيد هاءً للسّكت ... وألفًا...أو يحذف همزةً...أو ياءً...؛ لتستويَ رؤوسُ الآيِ على مذاهب العربِ في الكلام: إذا تمَّ فآذَنَتْ بانقطاعه وابتداء غيره؛ لأنّ هذا لا يُزيل معنًى عن جهته ولا يَزيد ولا يَنقُص»[89] وهذا يعني أنّ التّعليل بالخروج عن الأصل أو القياس لأجل

التناسب اللفظي وخاصّة في رؤوس الآي فيه مراعاةٌ لمذاهبِ العربِ في الكلام، أي، للذّوق اللغويّ السّائد بينهم، ولكنْ ينبغي ألّا يترتّب عليه إخلال بالمعنى، أو إفساد له.

ومن أمثلة الخروج عن القياس لمراعاة التناسب في فواصل الآيات أيضًا زيادة ألف لمناسبة رؤوس الآي، قال ابن سيده: «وأمّا قراءة من قرأ: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَاْ﴾[90] بالوقف وترك الوصل، فإنّما فعلوا ذلك لأَنّ رؤُوس الآيات عندهم فواصل، ورؤوس الآيِ وفواصلها يجرِي فيها ما يجري في أواخر الأبياتِ والفواصلِ؛ لأنّه إنّما خُوطِب العرب بما يعقلونه في الكلام المؤَلَّف»[91] فهذا توجيه قراءة[92] من قرأ بزيادة الألف في الوصل دون الوقف في: ﴿الظُّنُونَاْ﴾، ومثلها ألف: ﴿سَلْسَبِيلاً﴾ [93]، و ﴿قَوَارِيرَاْ﴾ [94]، وتسمّى: ألف الفاصلة، وقد شبّهها بعض اللّغويين بألف الوصل في القوافي المطلقة[95]، وكذلك جاءت مراعاة الفواصل بالحذف، ومن أمثلته:﴿يَوْمَ التَّنَادِ ﴾[96]،﴿يَوْمَ التَّلاَقِ﴾[97] فتُحذف الياء من آخر هذه الكلمات وقفًا في قراءة بعضهم، أو وقفًا ووصلًا في قراءة آخرين[98]؛ لموافقة فواصل الآي، وإجراءً لها مجرى القوافي[99]، قال الفرّاء في حذفها من ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [100]:«وحذفها أحبّ إليَّ لمشاكلتها رؤوس الآيات، ولأنّ العرب قَدْ تحذف الياء، وتكتفي بكسر ما قبلها منها»[101] ويلاحظ في هذا النصّ كيف كانت مراعاة الذّوق اللغوي سببًا في استحسان الحذف في هذا الموضع، ومثله قول الزّجّاج في تفسير حذفها من قوله تعالى: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾[102]: «الاختيار في الكلام والقرآن والشعر ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ حُذفت الياء وأصله: فارهبونِي؛ لأنّها فاصلة، ومعنى فاصلة: رأس آية؛ ليكون النّظم على لفظ مُتّسق»[103]، أي لتكون الآيات متّسقة من حيث اللفظ، وعبّر الثعالبيّ عن هذا النوع من الحذف والزيادة بقوله: «العرب تزيد وتحذف حفظًا للتوازن وإيثاراً له»[104] فجعله من قبيل التّوازن في الكلام، وتحقيق الانسجام بين أجزائه.

ومن أمثلة مخالفة القياس مراعاةً للسجع وما فيه من تناسب لفظي، الدعاء المأثور عنه ﷺ إذا رأى قرية يريد دخولها، يقول: «اللَّهم رَبّ السَّمَواتِ السَّبعِ ومَا أَظلَلنَ، ورَبّ الأَرَضين السَّبعِ وما أَقللنَ، وربَّ الشَّياطين وما أضلَلن...»[105] قيل: القياس فيه: وما أضلّوا، بإسناد الفعل لواو الجماعة، لكن وقعت نون النّسوة موقعها لتشاكل: أظللن، وأقللن[106]، ومثله: قوله ﷺ: «فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»[107] والقياس: مَوزُورات؛ لأنّه من الوِزر[108]، و«لَا دَرَيْتَ وَلاَ تَلَيْتَ»[109] والقياس: ولا تَلوتَ[110]، ومثله قوله ﷺ: «أيّتُكنّ صَاحبَةُ الجمَل الأَدبَبِ، تخرج كِلابُ حَوْأَبٍ...»[111] والقياس: الأَدبّ، ففكّ التضعيف لمناسبة حَوأَب[112]، ومنه أيضًا ما كان يَرقي به الحَسَنَين عليهما السلام: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ، مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لاَمَّةٍ»[113] والقياس: مُلِمَّة؛ لأنها اسم فاعل من أَلَمّ، فتركه لأجل المناسبة اللفظية مع: تامّة، وهامّة[114].

ومن أمثلته في كلام العرب ما ذكره ابن سيده: «والوَبْرُ من أيامِ العَجوز السَّبعة التي تكون في آخرِ الشِّتاء، وقيل: إنَّما هو وَبْرٌ بغير ألف ولام؛ تقول العربُ: صِنٌّ وصِنَّبْر وأُخَيُّهُما وَبْرٌ، وقد يجوز أن يكونوا قالوا ذلك للسَّجع؛ لأنَّهم قد يتركونَ للسَّجعِ أشياءَ يُوجبها القياسُ»[115] فبيّن بذلك أنّ مراعاة السجع، وإن خالف القياس، أمر ألفته العرب، ولا ترى فيه بأسًا ولا حرجًا، ومن أمثلته أيضًا ما يدخل في باب ما يسمّى: الإتباع والمزاوجة، قال ابن فارس: «وهما على وجهينِ: أحدُهما: أن تكون كلمتان متواليتان على رويٍّ واحدٍ، والوجهُ الآخَرُ: أن يختلفَ الرَّويّان، ثم تكون بعد ذلك على وجهين، أحدهُما: أن تكون الكلمة الثانية ذات معنًى معروف، إلا إنّها كالإتباع لما قبلها، والآخَرُ: أن تكونَ الثانيةُ غير واضحة المعنى ولا بيّنة الاشتقاق»[116] وقد ذكر ابن فارس علّة استعمال العرب للاتباع بقوله: «هو شيءٌ نَتِدُ بهِ كلامَنَا»[117]، أي أنّ اللفظ الثاني قد يكون بلا معنًى، ولا يستعمل وحده، لكنّهم يأتون به مع متبوعه لمجرد المناسبة اللفظيّة، ولتقوية الكلام وتحسينه، قال سيبويه: «ولا تقول: عَولةٌ لك إلاَّ أن يكون قبلها: ويلةٌ لك، ولا تقول: عَوْلٌ لك حتَّى تقول: وَيْلٌ لك؛ لأنّ ذا يتبع ذا، كما أنّ يَنُوءُك يَتْبَعُ يَسُوءُك ولا يكون ينوءُك مبتدأ»[118]، أي لا يبدأ به الكلام، ولا يستعمل منفردًا.

وقد تكون المناسبة اللّفظية محكومةً بالذّوق اللّغوي الّذي يميل إلى التّخفيف وتسهيل اللفظ، فنجدهم يحذفون بعض الظواهر التي تلزم في الكلمة، كالتنوين، وتحقيق الهمز، أو يغيّرون بعض الأوزان عمّا هو قياسيّ فيها، ونحو ذلك؛ رغبة في التّناسب اللّفظي بين أجزاء الكلام، ومن أمثلته: قولهم: شهرٌ ثَرَى، وشهرٌ تَرَى، وشهرٌ مَرعَى، فحذفوا التنوين من ثرَى، ومن مرعَى إتباعاً لتَرَى؛ لأنّه فعل لا ينوّن[119]، وقولهم: «الضِّيح والريح؛ فأبدلوا الحاء ياءً إتباعاً للرّيح، والأصل: الضِّحّ»[120]، ويقولون: أكلتُ الطّعامَ فهنّأَنِي ومرّأني، فيحذفون همزة: أَمرأَنِي ليتناسب مع: هنّأني، بدليل أنّهم ينطقون الفعل بالهمزة في حال استعملوه وحده[121]، ويقولون: أتيتُه بالغدايَا والعَشَايَا، والقياس في جمع الغُدوَة أن يقال: غُدوَات، لا غَدَايَا؛ لكنّهم أرادوا المزاوجة بينها وبين العَشَايا[122]...وأمثلة هذا النوع أكثر من أن تُحصى.

وجميع ما سبقَ التّمثيل لهُ يُظهِر كيف تخضع ألفاظُ اللّغة وتراكيبُها لذوق المتكلّمين بها، وإلى استحسانهم وميلهم إلى إحداث نوع من الانسجام والتلاؤم اللفظيّ بين أجزاء الكلام، وإن أدّى ذلك إلى الخروج عن القياس الصرفيّ أو النحويّ؛ فالغاية هي التّعبير عن المعنى، والأداة –وهي اللغة– طيّعة مرنة على ألسنة مستعمليها، ماضية في تحقيق تلك الغاية.

الخاتمة:

ظهر مما سبق كيف وقف كثير من اللغويين موقفًا باحثًا عن المسوّغات الكامنة وراء خروج كثير من ألفاظ اللغة الجارية على ألسنة الفصحاء عن القياسِ، وكيف ساهمت تلك المسوّغات –وهي: طلب الخفّة، وكثرة الاستعمال، وذوق الشّاعر، ومراعاة التناسب اللفظيّ– في أن تحفظ للقاعدة هيبتها، وللنصّ مكانته، ورجعت في مجملها إلى مراعاة الذوق اللغوي، وما يستحسنه المتكلّم الفصيح، وقد انتهى البحث إلى النتائج التالية:

– أنّ القياس اللغويّ مفهوم يشمل القياس الصرفيّ والقياس النحويّ المستنبطين من تتبّع كلام العرب، ويشمل أيضًا ما نطقت به فصحاء العرب من ألفاظ خارجةٍ عنهما.

– أنّ الشاذّ اللغوي المقبول هو ما كان خارجًا عن القياس المطّرد في أمثاله، مع شيوعه وقبوله لدى مستعملي اللغة ممّن يُحتجّ بكلامهم.

– أنّ استحسان مستعمل اللّغة لما خرج عن القياس هو مسوّغ اعتدّ به كثير من علماء اللّغة في تفسير ما خالف أقيستهم، وعلّة أرجعُوا إليها الحكمةَ وراء توسّع أهلِ اللغة في استعمالها، وذلك في محاولة منهم لتقريب المسافة بين النّصّ اللغوي، والقاعدة.

– أنّ الذوق اللغويّ يتمثّل في العرف اللغويّ السائد والمطّرد في كلام العرب، وبالتالي فلا تعارض بينه وبين القياس، إلا إذا كان سببًا وراء خروج اللفظ عنه مراعاة لبعض مظاهره ورغبة في الاتّساع.

– من المسوّغات اللغوية للخروج عن القياس، والتي ترجع إلى استحسان المتكلّم، ومراعاة الذوق اللغوي: طلب الخفة، ومراعاة كثرة الاستعمال، ومراعاة ذوق الشاعر، والتناسب اللفظيّ.

وفي الختام، توصي الباحثة بمزيد من الأبحاث التي تقف على الحدود بين معياريّة اللغة، وواقعها المتمثّل على ألسنة مستعمليها، هذا، وصلى الله على سيّدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

المراجع:

الأزهري، محمد بن أحمد. (2001م). *تهذيب اللغة*. (تحقيق: محمد عوض مرعب)، ط1. بيروت، دار إحياء التراث العربي.

الإستراباذي، محمد بن الحسن الشريف الرضي. (1975م). *شرح شافية ابن الحاجب*. (تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون)، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية.

الأسدي، ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي. (2001م). *شرح المفصل للزمخشري*. (قدم له: د. إميل بديع يعقوب). ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية.

الإشبيلي، علي بن مؤمن بن محمد ابن عصفور. (1980م). *ضرائر الشعر*. (تحقيق: السيد إبراهيم محمد). دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.

الإفريقي، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (1414هـ). لسان العرب. بيروت، دار صادر.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين. (1971م). *الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو العربيّ*. (تحقيق: سعيد الأفغاني)، بيروت، دار الفكر.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد. (1992م). *الزاهر في معاني كلمات الناس*. (تحقيق: د. حاتم صالح الضامن)، ط1. بيروت، مؤسسة الرسالة.

الأندلسي، ابن سيده علي بن إسماعيل. (2000م). *المحكم والمحيط الأعظم*. (تحقيق: عبد الحميد هنداوي)، بيروت: دار الكتب العلمية.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان. (1998م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. (تحقيق: رجب عثمان محمد)، ط1. القاهرة، مكتبة الخانجي.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان. (1420هـ). *البحر المحيط في التفسير*. (تحقيق: صدقي محمد جميل)، ط1. بيروت، دار الفكر.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. (1422هـ). *صحيح البخاري*. (تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر)، ط1. بيروت، دار طوق النجاة.

البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق. (2009م). *مسند البزّار، المنشور باسم البحر الزّخار*. (تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون)، ط1. المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم.

البطلَيوسي، عبد الله بن السيّد. (1979م). *إصلاح الخلل الواقع في الجمل*. (تحقيق: د. حمزة عبد الله النشرتي)، ط1. الرياض، دار المرّيخ.

التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر. (1411هـ). *مختصر المعاني*. ط1. بيروت، دار الفكر.

التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي. (1996م). *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*. (تحقيق: د. علي دحروج. نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي)، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل. (2002م). *فقه اللغة وسر العربية*. (تحقيق: عبد الرزاق المهدي)، ط1. إحياء التراث العربي.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين. (1983م). *كتاب التعريفات*. (ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر)، ط1. بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

الحريري، القاسم بن علي البصري. (2002م). *درّة الغواص في أوهام الخواص*. (تحقيق: بشار بكّور)، ط1. سورية، دمشق. دار الثقافة والتراث.

الجزري، ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات. (1979م). *النّهاية في غريب الحديث والأثر*. (تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي)، بيروت، المكتبة العلمية.

حسّان، تمام. (2000م). *الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب*. القاهرة، عالم الكتب.

حلواني، محمد خير. (1983م). *أصول النحو العربي*. ط3، الرباط، الناشر الأطلسي.

الدّاني، عثمان بن سعيد بن عثمان. (1994م). *البيان في عدّ آي القرآن*. (تحقيق: غانم قدوري الحمد). ط1، الكويت، مركز المخطوطات والتراث.

ابن دُرُستَوَيه، عبد الله بن جعفر بن محمد. (1998م). *تصحيح الفصيح وشرحه*. (تحقيق: د. محمد بدوي المختون). القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

ابن دُرُستَوَيه، عبد الله بن جعفر بن محمد. (1977م). *كتاب الكتاب*. (تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ود. عبد الحسين الفتلي). ط1، الكويت، حوليّ، مؤسسة دار الكتب الثقافية.

الديلمي، يحيى بن زياد الفرّاء (د.ت). *معاني القرآن*. (تحقيق: أحمد يوسف النّجاتي وآخرون). ط1، مصر: دار المصريّة للتّأليف والتّرجمة.

الدينوري، ابن قتيبة عبد الله بن مسلم. (1978م). *غريب القرآن*. (تحقيق: أحمد صقر). دار الكتب العلمية.

الزجّاج، إبراهيم بن السّري بن سهل. (1988م). *معاني القران وإعرابه*. (تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي). ط1، بيروت، عالم الكتب.

الزّجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي (1985م). *اللّامات*. (تحقيق: مازن المبارك). ط2، دمشق: دار الفكر.

السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل (د.ت). *أصول السرخسي*. (تحقيق: أبو الوفا الأفغاني). حيدر آباد، الهند، لجنة إحياء المعارف النعمانية.

السّكريّ، أبو سعيد الحسن بن الحسين. (1995م). *شرح أشعار الهذليين*. (تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج). القاهرة، مكتبة دار العروبة.

السمين الحلبيّ، شهاب الدين أحمد بن يوسف (د.ت). *الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون*. (تحقيق: د. أحمد محمد الخراط). دمشق، دار القلم.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (د.ت). *الكتاب*. (تحقيق: عبد السلام محمد هارون). بيروت، دار الجيل.

السيرافي، أبي سعيد الحسن بن عبد الله. (1991م). *ما يحتمل الشعر من الضّرورة*. (تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي). ط2، الرياض، جامعة الملك سعود.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1987م). *الأشباه والنظائر في النحو*. دمشق، مجمع اللغة العربية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1988م). *الاقتراح في علم أصول النحو*. (تحقيق: د. أحمد سليم الحمصي، ود. محمد أحمد قاسم). ط1، طرابلس، جروس برس.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1998م). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*. (تحقيق: فؤاد علي منصور). ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1998م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. (تحقيق: عبد الحميد هنداوي). ط1، مصر، المكتبة التوفيقية.

الطائي، جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك. (1990م). *شرح تسهيل الفوائد*. (تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون). ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

العبيدي، رشيد. (2004م). علّتا الاستخفاف والاستثقال عند ابن جنّي، مجلّة المجمع العلمي العراقي. مج51(1).75- 93

العدواني، ابن أبي الإصبع (د.ت). *تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن*. (تحقيق: د. حفني محمد شرف). الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

العكبريّ، عبد الواحد بن عليّ ابن بَرهان. (1984م). *شرح اللُّمع*. (تحقيق: د. فائز فارس). ط1، الكويت، السلسلة التراثية.

الغزّاوي، نعمة رحيم. (2000م). العربيّة المعاصرة والحسّ اللغوي. مجلة الذّخائر. لبنان. ع4. 7-12

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (د.ت). *كتاب العين*. (تحقيق: مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي). دار ومكتبة الهلال.

القرالة، خولة جعفر، والكفاوين، منصور عبد الكريم. (2014م). التعاقب أو المعاقبة بين الواو والياء: ظواهره وعلله والخلاف حوله. مجلة مجمع اللغة الأردني. الأردن. مج 38(87). 67-167

القزويني، أحمد بن فارس بن زكريا ابن فارس. (د.ت). *الإتباع والمزاوجة*. (تحقيق: كمال مصطفى). مصر، القاهرة، مكتبة الخانجي.

القزويني، محمد بن يزيد ابن ماجه (د.ت). *سنن ابن ماجه*. (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي). دار إحياء الكتب العربية، وفيصل عيسى البابي الحلبي.

اللخمي، ابن هشام (2003 م). *المدخل إلى تقويم اللسان*. (تحقيق: أ.د. حاتم صالح الضامن). ط1، بيروت، لبنان، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.

محيسن، محمد سالم. (1997م). الهادي، شرح طيّبة النّشر في القراءات العشر. ط1، بيروت، دار الجيل.

مشبال، محمد. (2007م). *البلاغة والأصول، دراسة في أسس التّفكير البلاغي العربيّ، نموذج ابن جنّي*. ط1، المغرب، الدّار البيضاء: أفريقيا الشّرق.

الموصلي، أبو الفتح عثمان ابن جنّي (د.ت). *الخصائص*. (تحقيق: محمد علي النجار). بيروت، عالم الكتب.

الموصلي، أبو الفتح عثمان ابن جني (2000م). *سر صناعة الإعراب*. (تحقيق: د. حسن هنداوي). ط1، لبنان، بيروت. دار الكتب العلمية.

الموصلي، أبو الفتح عثمان ابن جني (1954م). *المنصف، شرح كتاب التّصريف لأبي عثمان المازني*. ط1، دار إحياء التراث القديم.

النحوي، ابن السّراج محمد بن سهل (1988م). *الأصول في النحو*، (تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي). ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

النّسائي، أحمد بن شعيب بن علي. (2012م). *السنن الكبرى*. (تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل). ط1، القاهرة، دار التأصيل.

نور الله، وليد عبد الجابر أحمد. (2022م). *أصول الفصاحة النحوية، معايير التحسين والتّقبيح في النحو العربي*. ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

---

(1) كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، لمحمد بن علي التهانوي (1158هـ): 1349/2

(2) السابق:1349/2

(3) الكتاب، لسيبويه، أبي بشر عَمرو بن عثمان بن قنبر(180هـ): 330/1، وينظر: الخصائص، لأبي الفتح ابن جني (392هـ): 99/1

(4) كتاب التعريفات، لعلي بن محمد، الشريف الجرجاني (816هـ): 125

(5) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (911هـ):146/1، وينظر: 150/1

(6) الأصول في النحو، لابن السراج (316هـ): 56/1-57

(7) كتاب سيبويه: 278/3، وينظر: 646/3

(8) الخصائص، لابن جني: 27/2

(9) العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (174هـ)، (ح ج ر): 74/3

(10) [سورة البقرة: 24]

(11) من ذلك مثلا: سورة البقرة: 74، وسورة الأنفال: 32، وسورة هود: 82، سورة الحجر: 74...

(12) تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه (347هـ): 33

(13) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي: 164/1

(14) لسان العرب، لجمال الدين ابن منظور (711هـ)، (ح س ن): 117/13

(15) كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، للتهانوي: 147/1

(16) أصول السرخسي، لأبي بكر محمد السرخسي (٤٨٣هـ): 200/2

(17) شرح اللمع، لابن برهان العكبري (456هـ): 6/1

(18) كتاب التعريفات، للجرجاني: 181

(19) الأصول في النحو، لابن السراج: 57/1

(20) لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري (577هـ): 133-134

(21) الخصائص، لابن جني: 134/1

(22) الأصول، لتمام حسان: 217

(23) ينظر: أصول الفصاحة النّحوية، معايير التّحسين والتّقبيح في النحو العربيّ، لوليد عبد الجابر نور الله: 405

(24) العربيّة المعاصرة والحسّ اللغوي، لنعمة رحيم الغزاوي:7

(25) ينظر: أصول الفصاحة النّحوية: 406

(26) كتاب سيبويه: 51/1

(27) السابق: 505/3

(28) السابق: 12/4

(29) السابق: 414/2

(30) السابق: 505/3

(31) أصول الفصاحة النّحوية: 406

(32) كتاب سيبويه: 69/2

(33) لسان العرب: 436/8 (س و غ)

(34) بحث: علّتا الاستخفاف والاستثقال عند ابن جنّي، لرشيد العبيدي، مجلّة المجمع العلمي العراقي:79

(35) الخصائص، لابن جني: 144/1

(36) السابق: 163/3

(37) السابق: 232/2، وينظر: 308/1

(38) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (458هـ): 15/4

(39) بحث: التعاقب أو المعاقبة بين الواو والياء، ظواهره وعلله والخلاف حوله، لخولة القرالة، مجلة المجمع العلمي الأردني:71-72

(40) الكتاب لسيبويه: 548/3

(41) شرح المفصل، لموفق الدين ابن يعيش (643هـ): 107/9

(42) كتاب العين (ح ي ر): 289/3، وينظر: المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي (577 هـ): 34

(43) ينظر: أصول الفصاحة النّحوية: 407

(44) كتاب سيبويه:486/3

(45) السابق: 111/4

(46) الخصائص، لابن جني: 125/1، وينظر: 126/1

(47) كتاب سيبويه: 224/1

(48) ينظر: مختصر المعاني، للتفتازاني (791هـ): 168، وهمع الهوامع، للسيوطي (911هـ): 119/2

(49) ينظر: أصول النحو العربي، لمحمد خير حلواني: 115

(50) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج: 3/ 339

(51) ينظر: الكتاب لسيبويه: 196/2

(52) الأصول في النحو، لابن السراج: 343/3

(53) ينظر: كتاب سيبويه: 350/4، والخصائص، لابن جني: 35/3

(54) المنصف، شرح كتاب التصريف، لابن جني (392هـ): 143

(55) ينظر: الكتاب لسيبويه: 484/4

(56) ينظر: تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري (370هـ): 47/11، والمزهر في علوم اللغة، للسيوطي: 165/1

(57) ينظر: كتابُ الكُتّاب، لابن درستويه (347هـ): 80

(58) السابق.

(59) ينظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني (392هـ): 185/2، ودرّة الغواصّ في أوهام الخواصّ، للحريري (516هـ): 244

(60) ينظر: اللامات، لأبي القاسم الزجاجي (337هـ): 103

(61) ينظر: الخصائص، لابن جني: 344/1

(62) ينظر: السابق: 345/1

(63) ينظر: المزهر في علوم اللغة، للسيوطي: 302/1، ولسان العرب، لابن منظور: 711/1

(64) المزهر في علوم اللغة، للسيوطي: 46/1

(65) ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي(669هـ): 13

(66) الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي (911هـ): 484/1

(67) البلاغة والأصول، دراسة في أسس التّفكير البلاغي العربيّ، نموذج ابن جنّي، لمحمد مشبال: 68

(68) البيت من البسيط للفرزدق، في: كتاب سيبويه: 28/1، وسر صناعة الإعراب، لابن جني: 1/ 25.

(69) ينظر: كتاب سيبويه، باب ما يحتمل الشعر: 26/1

(70) السابق: 28/1

(71) الرجز بلا نسبة في الخصائص، لابن جني: 137/1، وسر صناعة الإعراب، لابن جني: 118/2، وهمع الهوامع، للسيوطي: 616/2

(72) الخصائص، لابن جني: 137/1

(73) السابق

(74) الأصول في النحو، لابن السراج: 435/3، وينظر: 451/3

(75) الخصائص، لابن جني: 306/3

(76) البيت من الكامل، لأبي ذؤيب الهذليّ في: سر صناعة الإعراب: 700/2، وشرح أشعار الهذليّين، للسكري (275هـ): 7/1

(77) ينظر: معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء (207هـ): 39/2، وشرح أشعار الهذليين، للسكري: 7/1

(78) الأبيات من الوافر، بلا نسبة في: ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد السيرافي (368هـ): 164، وبرواية أخرى فيها اختلاف في إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي (521هـ): 404.

(79) ما يحتمل الشعر من الضرورة، للسيرافي: 164

(80) البيت من الوافر، للمتنخّل الهذلي في شرح أشعار الهذليين، للسكري: 1268/3، وللهذلي في كتاب سيبويه:313/3.

(81) الأصول في النحو: 444/3

(82) ينظر: السابق: 435/3

(83) البيت من الطّويل، بلا نسبة في الخصائص، لابن جني: 157/3، وشرح شافية ابن الحاجب، للشريف الرضي (686هـ): 4/ 96، والاقتراح في أصول النحو، للسيوطي(911هـ): 91، وهو لعِيَاض بن درّة في: في لسان العرب، لابن منظور (و ث ق): 371/10

(84) الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي: 91، ورويَ: عقد المواثِق، على القياس، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للشريف الرضي: 96/4

(85) تحرير التحبير، لابن أبي الإصبع العدواني (654هـ): 367

(86) قال أبو عمرو الداني(444هـ) في كتابه: البيان في عدّ آي القرآن: 126، في الفرق بين رؤوس الآي، وفواصل الآي: «وأمّا الفاصلة فهي الكلام التام المنفصل ممّا بعده، والكلام التّام قد يكون رأس آية، وكذلك الفواصل يكنّ رؤوس آي وغيرها، فكل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية؛ فالفاصلة تعمّ النوعين وتجمع الضربين» فمصطلح الفاصلة أعمّ وأشمل.

(87) [الشعراء:136]

(88) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان (745هـ): 180/8

(89) غريب القرآن، لابن قتيبة الدينوري (276هـ): 440

(90) [الأحزاب: 10]

(91) المحكم، لابن سيده: 8/10

(92) نسبها الفرّاء في (معاني القرآن) إلى أهل الحجاز، وقال: «وقولهُم أحبّ إلينا لاتّباع الكتاب» ينظر: 350/2، ونسبها الزّجاج في (معاني القرآن) إلى متّبعي السّنّة من حذّاق النحويين، ينظر: 218/4، وهي قراءة: ابن كثير، وحفص، والكسائي، وخلف العاشر، ينظر: الهادي، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لمحمد محيسن: 143/3

(93) في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلاً﴾[الإنسان:18]

(94) في قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا﴾[الإنسان:15]

(95) ينظر سر صناعة الإعراب: 471/2

(96) [غافر:32]

(97) [غافر:15]

(98) قرأ ابن وردان، والأزرق، وقالون بإثبات الياء وصلًا فقط، وابن كثير وصلًا ووقفًا، والباقون بحذفها، ينظر: الهادي، شرح طيّبة النّشر، لمحمد محيسن: 422/1

(99) ينظر: الدر المصون، للسمين الحلبي: 780/10-781

(100) [الفجر:4]

(101) معاني القرآن، للفراء: 260/3

(102) [البقرة: 40]

(103) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 121/1

(104) فقه اللغة، للثعالبي: 1244

(105) السنن الكبرى، للنسائي (303): 504/10

(106) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك: 130/1، وهمع الهوامع: 233/1

(107) سنن ابن ماجه: 502/1

(108) ينظر: تحرير التحبير، لأبن أبي الإصبع العدواني: 368، وشرح تسهيل الفوائد، لابن مالك: 130/1، وهمع الهوامع:291/3

(109) صحيح البخاري، لأبي عبد الله البخاري: 90/2

(110) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك (672هـ): 130/1، وهمع الهوامع: 233/1

(111) مسند البزّار: 73/11

(112) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين ابن الأثير(606هـ): 96/2، وشرح تسهيل الفوائد، لابن مالك: 130/1، وهمع الهوامع:291/3، والأدبّ: كثير شعر الوجه.

(113) صحيح البخاري: 147/4

(114) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين ابن الأثير: 272/4، وتحرير التحبير، لأبن أبي الإصبع العدواني: 367

(115) المحكم، لابن سيده: 334/10

(116) الإتباع والمزاوجة، لأحمد ابن فارس(395هـ): 28

(117) السابق

(118) كتاب سيبويه: 332/1

(119) ينظر: ضرائر الشعر، لابن عصفور: 14، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان (745هـ): 2377/5

(120) ينظر: ضرائر الشعر، لابن عصفور: 14

(121) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري (٣٢٨ هـ):463/1، والمزهر في علوم اللغة، للسيوطي: 271/1.

(122) ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري: 92/11، والمزهر في علوم اللغة، للسيوطي: 271/1

Albaha University Journal of Human Sciences

Periodical - Academic - Refereed

e-ISSN: 1658 – 7472 Vol. 10 No.: Special Issue January – March 2024

Kingdom Saudi Arabia
Ministry of Education

Al Baha University

University Vice Presidency for Postgraduate Studies and Scientific Research

Al Baha University Journal for Humanities

Published by Al-Baha University
Periodical - Scientific - Refereed

Vision: To be a scientific journal characterized by publishing scientific research that serves the goals of comprehensive development in the Kingdom of Saudi Arabia; serving original scientific research nationally and internationally; contributing to the development of research capabilities of university members and the like inside and outside the university as well as the country.

Mission: Activating the university's role in raising the level of research performance of its employees to serve the university's goals, achieve the desired development goals, and increase constructive interaction with local, regional, and global community institutions.

Chairman of the Editorial Board:

Prof. Saeed ibn Ahmed Eidan Al-Zahran

Deputy Chairman of the Editorial Board:

Prof. Mohammad Hasan Zahir Al Shihri

Director of the Editorial Board:

Dr. Yahya Saleh Hasan Dahami, Associate Professor

Members of the Editorial Board:

Prof. Fahad Mohammad Al Harithi

Dr. Ahmad Mohammad Al Fagaih, Associate Professor

Dr. Abdullah ibn Zahir Al Thagafi

e-ISSN: 1658 – 7472

PO Box: 1988
Tel: 00966 17 7274111/ 00966 17:7250341
Ext: 1314
Email: buj@bu.edu.sa
Website:
https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

Contents

Introduction to the journal .....

Editorial Board of Al Baha University Journal for Human Sciences .....

Contents .....

Research	Researcher	Pages
The reality of school principals' practice in the Najran region regarding the dimensions of transformational leadership and its relationship to engineering the emotional human factors of teachers from the point of view of female principals and teachers	Noha Othman Abdul Majeed Arbab	1 - 30
Deviating from the Norm between Approval and Consideration for Linguistic Taste	Haneen Abdullah Mohammed Al-Shanqiti	31 - 60
What is dictum in book of (Succession in Arabic Language) for ibn Jeni (392H.) Study and investigation	Nawaf Ahmad Uthman Hakami	61 - 105
Facilitating and Criticizing Grammar by Mahmoud Al-Tanahi	Obaid bin Ahmed bin Obaid Al-Maliki	106 - 135
Da'wah Discourse for Countering Cybertrrorism: Charter of Makkah as an Example	Noura Mohammed Ahmed Al-Juwair	136 - 173
Conditions of Leasing Assets and their Application to Electronic Leasing Contracts: Hotel Leasing as a Model	TALAL AIYD SALEM AL-GEHANI	174- 217
A proposed strategy to activate the secondary school's contribution to the political upbringing of its students in the Kingdom of Saudi Arabia	Norah Nasser S Alowayyid	218 – 266
Ruling on Purchasing Additional Warranties on Goods	Jamal Tawfiq Abdel Magsoud Rathwan	267 – 302
Jurisprudence Judgements Towards Babies' Carriers Usage During Asceticism	Adel ibn Saad Harthi	303 – 334
Al-Buraaq a doctrinal study in the light of texts of the Qur'an and Sunnah	Sharaf Ad-Din Hamed Al-Badawy Mohammad	335-370
Doctrinal Isuues in the Hadith of Ali Ibn Abi Talib, may Allah be pleased with him in the commencement of prayer (I turned my face towards He who created the heavens and earth, inclining towards truth, and I am not of those who associate others with Allah…)	Ghowaid Shabab Saleh Alghamdi	371-405
Provision on insurance for the escape of a domestic worker (jurisprudence study)	Hayat Abdullah Mohamad Almutlaq	406-437
Provisions for documenting transactions in the personal status system compared to Islamic jurisprudence	Saleh Ali Saadi Al Manna Al-Shamrani	438-482
Saudi Aramco's Role in Advancing Arabic Language and Identity: A Descriptive Study	Wedad bint Saleh Al-Qarawi	483-534
Investigating the Problem of Equivalence in the Translating Process at Al-Baha University, Saudi Arabia. A Case Study in Al-Aqiq (English)	Majdi Eltayeb Elbashir Mohammed	535-552

2006
BU
جامعة الباحة
Al-Baha University

Special Issue

e-ISSN: 1658 – 7472

January – March 2024

Albaha University Journal of Human Sciences

Periodical - Academic - Refereed

Published by Al Baha University

Email: buj@bu.edu.sa

https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

2006
BU
جامعة الباحة
Al-Baha University

Albaha University Journal of Human Sciences

Periodical - Academic - Refereed

Published by Al Baha University

e-ISSN: 1658 – 7472 No.: Special Issue January – March 2024

Email: buj@bu.edu.sa https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs